الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة أبي بكـر بلقـايد–تلمسـان–

كلية العلوم الاقتصادية، التجـارية وعلوم التسيير

مذكـرة تخـرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان

القروض المصرفية المتعثرة

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري تلمسان(BEA 096)

من إعداد الطالبتين:

- صهران فادية
- صاولي ايمان

تحت إشراف الأستاذ:

– أ. براحي خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.مرادبودية جميل	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.براحي خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د.سنوسي قويدر	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنةالجامعية 2018/2017

شكر وتقدير
وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا

علي أداء هذا الواجب ووفقنا إلي انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلي كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد علي انجاز هذا العمل وفي تذليل

ما واجهناه من صعوبات ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

السيد "براحي خير الدين " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .

ولا يفوتنا أن نشكر كل من موظفي البنك الخارجي الجزائري ونخص بالذكر السيدة " إيمان العرباوي" والسيد "سعيد مباركي ، كما نشكر كل من بسط لنا يد العون وكل من كان فضله علينا .

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير "والدي العزيز"

إلى من أنجبتني

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع البياض "والدتي حبيبتي"

إلى أخي سندي "يوسف"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى مصابيح حياتي إخوتي "عواطف وخليل"

إلى رفيقة دربي وأختي التي لم تنجبها أمي "فادية"

إلى جدتي التي لم تبخل عني بدعائها ، وزوجة خالي "سهيلة"

إلى الأخوة البعيدة الذين أحبتهم وأحبوني ، أصدقائي دفعة مالية وبنوك 2017-2018

صاولي إيمان

إهداء

إلي من احمل اسمه بكل فخر

إلي من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلي من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي القلب الكبير أبي العزيز

إلي من أرضعتني الحب والحنان

إلي رمز الحب وبلسم الشفاء

إلي القلب الناصع بالبياض أمي الحبيبة

إلي من كانوا ملاذي وملجئي

إلي من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلي من سأفتقدهم .... و أتمني أن يفتقدوني

إلي من جعلهم الله إخوتي في الله

إلي جميع زملاء دفعة مالية البنوك 2018

إلي أختي التي لم تلدها أمي

إلي من تحلو بالإخاء وتتميز بالوفاء

إلي من معها سعدت صديقتي وأختي إيمان

إلي كل من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمي واجل عبارات في العلم أساتذتي الكرام

والي كل من علمني حرفا وأطعمني قيمة وسقاني خلقا

اهدي هذا العمل المتواضع .

صهران فادية

الملخص:

تهدف دراستنا التي قمنا بها في وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية تلمسان الى التعرف على الاسباب الحقيقية للقروض المتعثرة ومعرفة من المتسبب الرئيسي فيها وكيفية وضع اجراءات مناسبة لمعالجتها للتقليل من اثارها مستعملين المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي. كما اعتمدنا على المقابلة الشخصية لجمع معلومات دقيقة لضمان مصداقيتها.

وتوصلنا الي ان من اهم اسباب التعثر هو السياسة المطبقة من طرف الدولة عند منح القروض وضعف الكفاءة الادارية للمقترض وكذا سوء نية العميل.

الكلمات المفتاحية: خطر القروض، القروض المتعثرة، خطر التسديد، خطر القروض.

Rrésumé :

La mise en place d'une gestion efficace des engagements bancaires n'est pas une mission aisée, car elle dépasse le cadre purement théorique du domaine de la gestion. En fait, la gestion des engagements est une réflexion perpétuelle sur la maîtrise des risques des crédits. C'était dans l'optique d'éviter, les créances difficilement recouvrables et les prêts non performants, il est dommage de voir une augmentation considérable des créances en souffrances. L'objectifs de notre travail est de mesuré le risque de non recouvrement, des crédits, aussi d'évité toute erreur pourrait déboucher sur des répercussions néfastes (montée des créances compromises...) lors de l'octroi de prêts, ainsi que la mauvaise foi du client.

Mots-clés : Risque de crédit, créances en souffrances, créances compromises, créances difficilement recouvrables, client.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
مقدمة عامة	1
الفصل الأول: الادبيات النظرية حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها	
مقدمة الفصل الأول	5
المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض (بصفة عامة)	6
المبحث الثاني: الادبيات النظرية حول القروض المتعثرة	17
خاتمة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المتعثرة	
مقدمة الفصل الثاني	31
خلاصة الفصل الثاني	44
الفصل الثالث: الادبيات التطبيقية حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها	
مقدمة الفصل الثالث	45
المبحث الأول: منهجية الدراسة والادوات المستعملة في اجراء الدراسة التطبيقية	46
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة	57

خاتمة الفصل الثالث	**67**
خاتمة عامة	**68**
قائمة المراجع	
الفهرس	

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أسباب تعثر القروض	21
02	مراحل تعثر القرض	26
03	الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري	49
04	الهيكل التنظيمي لوكالةBEAتلمسان	51
05	مسار استرداد الدين	58
06	البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة	62

مقدمة عامة

مقدمة

لقد شهد القطاع المصرفي على مستوى العالم العديد من التطوراتخلال العقد الأخير، تمثلت في التقدم التكنولوجي لوسائل المعلومات والاتصال والصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة. إلا أن هذه التطورات الإيجابية لن تمنع من حدوث الأزمات والتي أدت إلى التأثير السلبي على اقتصادياتها. ومنالملاحظ، أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا وذلك بسبب تزايد مخاطر الائتمان. وعادة ما تكون ظاهرة تعثر القروض المصرفية من أكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، والتي قد تؤدي إلى إفلاسها.

يعد تعثر القروض المصرفية بالمشكلة الصعبة، رغم أنها ليست بالجديدة بل هي موضوع قديم قدم التعامل المصرفي، غير أن الجديد فيها هو الأحجام التي وصلت إليها والأسباب التي أدت إليها، إذ يعود اتساع الظاهرة إلى جملة من الظروف الخارجية لإدارة المؤسسة الاقتصاديةنفسها، ولا داعي للحيرة إذ كان سبب التعثر راجع للبنك في حد ذاته. فكثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها أو عدم .الالتزام بالمعايير الفنية لمنح الائتمان.

تؤدي البنوك التجارية في الجزائر دورا هاما في الاقتصاد وذلك لما تقدمه من وظائف وعمليات مصرفية وكنتيجة لهذه التطورات التي شهدها القطاع فكان لابد على البنوك مواكبتها.كما تعتبر القروض موردا هاما لأي مشروع بحيث تعتبر القروض المقدمة من طرف البنك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية من اجل تمويل مشروعاتها وتغطية احتياجاتها المالية.ولكن بالرغم من أهمية هذه القروض إلا أنها معرضة لمخاطر عدة قد تعرقل الأهداف الموضوعة لأجلها.

وتختلف المخاطر البنكية من حيث درجة الخطر، حيثأظهرت بعض الدراسات أن أزمات البنوك كان لها دور كبيرفي معظم الأزمات المالية وان المخاطر الائتمانية من أحدأسباب تعثر البنوك كما تعتبر ظاهرة القروض المتعثرة عالمية وليست محلية فقط. والبنوك حديثة النشأة هيالأكثر تعرضا لهذه الظاهرة مما قد يؤدي بها الخروج من السوق، حيث يعود ذلك للظروف الخارجة عن إدارة المؤسسة نفسها

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن طرحالإشكالية الرئيسية كالتالي:

ماهي الأساليب المتخذة من قبل البنوك للتقليل من القروض المتعثرة؟

ولدراسة هذا الإشكال طرحنا بعض التساؤلات:

_ ماذا نعني بالقروض المتعثرة ومن المتسبب فيها؟

_ هل بإمكاننا تجنبها؟ماهي الأساليب المتبعة لعلاجها؟

الفرضيات:

_ يرجع سبب تعثر القروض، لضعف التسيير من طرف العملاء.

_ القروض المتعثرة لا يمكن تجنبها ولكن نستطيع معالجتها عن طريق الحلول المقترحة.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع:

_ تكاثر ظاهرة القروض المتعثرة والمشاكل الناتجة عنها علي مستوي البنك ،الزبون أو الدولة ككل.

_ كيف تعالج القروض المتعثرة والاستفادة من هذه التجارب مستقبلا.

أهداف الدراسة:

الهدف من دراستنا محاولة تحقيق ما يلي:

_ دراسة القروض المتعثرة وتحديد الأسباب الرئيسية لها.

_ تعيين إجراءات استرجاع القرض مع تحديد أساليب منح هذه القروض.

_ كيفية التحكم في منح هذه القروض لتفادي الأخطار.

_ تحديد طرق معالجتها والحد منها.

أهميةالدراسة:

لاحظنا أن ظاهرة التعثر في تزايد مستمر وذلك لتنافس البنوك لتقديم الحجم الأكبر من الائتمان للزيادة في أرباحها مما قد يصل إلي عدم الأخذ بعين الاعتبار مقاييس الحذر.

وتتوقفأهميةالدراسة من خلال المنزلة التي يمتاز بها موضوع القروض المتعثرة بتأثيرهاعلى المصارف حيث طورت مناهجها للتقليل من هذا النوع من المخاطر.

حدود الدراسة:

لقد وضعنا لهذا الموضوع خطة تتمثل في الحدود الزمنيةوالمكانية.

حيث اقتصرت في الجانب النظري علي القروض المصرفية المتعثرة، لأسباب وطرق العلاج وغيرهاوذلك في المجال الزمني لسنة 2018.

أما المجال المكاني فتم عن طريق دراسة ميدانية في البنك الخارجي الجزائري بتلمسان.

منهجية الدراسة والأدواتالمستخدمة:

مزجنا بين منهجين للإجابةعلىالإشكاليةالمطروحة، حيث اعتمدنا علي المنهج الوصفي في الجانب النظري وكان ذلك في الفصل الأول والثاني كما اتبعنا المنهج التطبيقي والذي كان دراسة ميدانية اجريت بالبنك الخارجي الجزائري –وكالة الكيفان 096-.

صعوباتالموضوع:

تكمن الصعوبات التي واجهتنا في:

_ مصداقية المعلومات المقدمة من طرف البنك باعتبارها أسراراللمهنة.

_ عدم تواجد المراجع الكافية نعتمد عليها في دراستنا ما جعلنا نستعين برسائل ماجستير باعتبارها مصدر موثوق نظرا لوجود رقابة عليها مطبقة من طرف مسئولي قسم الماجستير كما أضفنا بعض شهادات ليسانس من كل ولايات الوطن.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بمضمون الدراسة اعتمدنا على التقسيمات التالية :

الفصل الأول تحت عنوان "الأدبيات النظرية حول القروض المصرفية والقروض المتعثرة ومعالجتها" والذي قمنا بتقسيمه إلىمبحثين : المبحثالأول كان بعنوان "نظريات عامة حول القروض" بصفة عامة حيث ذكرنا بعض المفاهيم وأنواع وأهمية هذه القروض إضافة إلى المخاطر والضمانات المقدمة عند منحها.

أما المبحث الثاني والذي كان بعنوان "الأدبيات النظرية حول القروض المتعثرة" حيث عرفنا هذه القروض وذكرنا أسبابهاومؤشراتها بالإضافةإليأساليب الوقاية والعلاج منها.

الفصل الثاني تحت عنوان "الدراسات السابقة حول القروض المتعثرة" والذي تم التطرق فيهلدراسات سابقة لنفس موضوع الدراسة .

أما الفصل الثالث كان بعنوان الدراسة الميدانية حيث خصص لدراسة الحالة حيث عرضنا بجزء منهجية الدراسة بينما الجزء الآخر خصصناه لتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

الفصل الاول:
الادبيات النظرية حول القروض المصرفية والقروض المتعثرة ومعالجتها

مقدمة الفصل

تعتبر البنوك من اهم الركائز التي تقوم عليها اقتصاديات الدول، وذلك لانها تقوم بوظائف وخدمات ذات أهمية كبيرة، ومن اهم هذه الخدمات تقديم القروض بمختلف اشكالها وتعدادها باعتبارها الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك وفي نفس الوقت هي المصدر الأول لربحيتها، ولهذا هناك اعتبارات على البنك مراعاتها عند منح القروض بجميع أنواعها.

ومن المعروف ان القرض، حتى ولو منح وفق أسس مصرفية سليمة ينطوي على نوع من المخاطر بسبب ظروف اقتصادية غير متوقعة، وبهذا فأنها تؤثر على المقترضين مما يجعلهم وغالبا يقعون في خطر تعثر القرض.

وهنا، تعتبر القروض المتعثرة احدى اهم المشاكل التي تواجهها البنوك نظرا لأخطارها الكبيرة، خاصة اضعاف قدرة البنك على تقديم الخدمات المصرفية والتي تعتبر اهم مصدر لأرباحه.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، الأول يدرس القروض البنكية وانواعها إضافة لمصادرها وإجراءات منحها، اما الثاني فسيدرس كل الادبيات النظرية المتعلقة بالقروض المتعثرة من أسباب ومؤشرات وكذا أساليب الوقاية والعلاج من هذه القروض.

المبحث الأول : نظريات عامة حول القروض المصرفية

تعتبر القروض من اكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك من خلال العائد المرتفع الناتج عن منحها مقارنة مع العائد الناتج من الاستثمارات الأخرى.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المصرفية

يمكن اعتبار القروض المصرفية على انها اهم طرق الاستثمار للموارد المالية في البنوك، ولهذا يجب على البنوك ان توفر عناية خاصة لهذا المجال، وذلك بوضع ضوابط وسياسات خاصة.

الفرع الأول: ماهية القروض ومصادرها و اهميتها

مفهوم القروض:

التعريف الأول: "في بعض الدول التي تعتمد على التخطيط الشامل تعرف القروض بانها تلك العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي، والتي تحدث عند انتقال القيمة من اشخاص او دول او مشروعات معينة الى اخرين وذلك لغرض استخدامها المؤقت و التسديد الاجباري في الوقت المتفق عليه، ودفع فائدة مقابل ذلك".

التعريف الثاني: "كما تعرف انها الخدمات المقدمة للعملاء المتعاملين مع البنك، والتي يتم من خلالها تزويد الافراد و المشاريع و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على ان يتعهد المقترض بتسديد الاموال و فوائدها، وتتم هذه العملية بتقديم ضمانات تضمن للبنك استرجاع امواله في حالة ما اذا تراجع او توقف العميل عن التسديد".

التعريف الثالث: "تعرف القروض المصرفية على انها الثقة التي يمنحها البنك لشخص معين، حيث يقوم بمنحه مبلغا من المال لفترة محددة يقوم الاتفاق عليها من الطرفين ويقوم المقترض في نهاية هذه المدة بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد يتحصل عليه البنك من هذا العميل يسمى الفائدة".

استخلاصا من التعاريف السابقة، يمكن الخروج بتعريف شامل للقروض المصرفية على انها مجموعة من الاموال تمنحها البنوك التجارية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين لتمويل نشاطاتهم، على ان يتم الاتفاق بينهم على تاريخ استحقاق هذا القرض وسعر الفائدة، الضمانات التي يحصل عليها البنك اذا عجز العميل عن التسديد، شرط ان يسدد القرض في نهاية الفترة المتفق عليها مع الفوائد.[1]

[1] أحلام بوعبدلي، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 71.

مصادر القروض: عديدة نذكر منها:

1- الايداعات البنكية: منذ ظهور البنوك التجارية ظهرت الايداعات البنكية وهي التي تمول النشاطات الجارية المصرفية باعتبارها وسائل نقدية.

2- الاوراق المصرفية: تعتبر وسيلة قرض عندما اصدرت على شكل خصومات، ولا يتم تداولها الا في فتره االخصم وتسدد في تاريخ الاستحقاق.

3- الحسابات البنكية: العلاقة بين العميل والبنك مدونة في وثيقة كشف العمليات، فيها قسمين، الاول للمدفوعات والثاني للمسحوبات ويدعى الحساب.

4- **السوق النقدية**: ان الهدف من هذه الأسواق، هواجراء مفاوضات متعلقة بالقروض، وتتم بتقديم العميل طلب يحدد قيمة القرض، ليحصل بعدها على اشعار القبول او الرفض.[2]

أهمية القروض البنكية:

- تساعد في عملية تراكم رؤوس الاموال.
- تساعد على الزيادة في استخدام الموارد.
- تزيد من الدخل القومي وارباح المنتجين.
- تضع حد للاستثمار الخاص وذلك برفع سعر الفائدة، وبذلك فإنها تشكل عنصر من عناصر الانكماش الاقتصادي.
- محاربة البطالة وذلك بدعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي.
- القضاء على التضخم، وفعالية القروض البنكية في محاربة التضخم تظهر في قدرتها على امتصاصه.
- بفضل القرض يكون هناك استعمال أفضل لرؤوس الأموال.[3]

[2] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للطباعة،الطبعة الأولى، صفحة 103.

[3] رفقة المحجوب،المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر، طبعة اولى 1997، صفحة 487.

الفرع الثاني: انواع القروض

تختلف أنواع القروض المصرفية باختلاف اجالها و تبعا للمقترضين و الجهة الطالبة للقرض و الغرض الذي طلب لاجله القرض و كذا الضمانات الممنوحة، وبالتالي فان تبويب القروض وفقا لذلك يسهل على البنك تتبع ومراقبة نشاطه وبالتالي مقارنته مع نشاطات البنوك الأخرى.

أنواع القروض حسب اجالها: تنقسم القروض المصرفية وفقا لهذا المعيار الى:

قروض طويلة الاجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن الخمس سنوات وتستخدم في تمويل مشاريع الإسكان واستصلاح الأراضي وتشييد المصانع.

قروض قصيرة الاجل: وهي تلك القروض التي لا تزيد مدتها عن السنة، وغالبا ما تستخدم في تمويل النشاط الجاري للمؤسسات.

قروض متوسطة الاجل: وهي تلك القروض التي تزيد مدتها عن الخمس سنوات ستخدم لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات كاقتناء الات جديدة لتوسيع النشاط او اجراء تعديلات لتطوير الإنتاج.

كما يمكن تقسيم القروض حسب اجالها الى:

قروض مستحقة عند الطلب: و معناه ان البنك يملك الحق في طلب تسديدها في أي وقت شاء، و للمقترضين الحق في تسديدها عندما يريدون.

قروض ممنوحة لأجل: تنقسم بدورها الى قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الاجل.

تعود فائدة هذا التصنيف في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة والموازنة مع الودائع و الربحية.

1- أنواع القروض حسب النشاط الاقتصادي

تنقسم القروض المصرفية وفقا لهذا المعيار الى:

قروض استهلاكية: هو ذلك القرض الذي يتحصل عليه الأفراد لتمويل إنفاقا تهم الاستهلاكية، حيث بإمكانهم الحصول على السلع و الخدمات بسهولة وبما يتوافق مع دخولهم، باعتبار ان دفعهم لأسعار السلع الاستهلاكية التي سيتحصلون عليها يكون مؤجلا و بالتقسيط لفترات زمنية مستقبلية، وغالبا ما تكون هذه السلع معمرة.

قروض تجارية: وهي تلك القروض التي تقدم على شكل تسهيلات مصرفية الى المتعاملين بعمليات التسويق و المبادلات التجارية المحلية والخارجية سواء كانت هذه الأطراف حكومية اواشخاص طبيعيين او مشروعات، كما بإمكانها ان تقدم للمشروعات الصناعية لتمويل احتياجاتها الجارية كاقتناء المواد الأولية ودفع اجورالعمال ومختلف النفقات الجارية الأخرى، و تحصل هذه الاخيرة على هذا النوع من القروض من البنوك التجارية و تكون قصيرة الاجل.

قروض استثمارية: وهي القروض التي تمنح لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في أسهم وسندات جديدة، وتمنح هذه الأخيرة على شكل قروض تستحق عند الطلب او لأجل لسماسرة الأوراق المالية، و تمنح كذلك للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

قروض الاستغلال: وهي القروض التي توجه لتمويل نشاطات الاستغلال وهي كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في فترة لا تتعدى 18 شهرا، وبالتالي فان هذا النوع يستخدم لتمويل عمليات دورة الاستغلال وتتبع بصفة عامة وضعية صندوق المؤسسة التي يكون تارة مدينا و تارة أخرى دائنا وهذا حسب النشاط.

2- أنواع القروض بحسب الضمان:

ان الضمان هو الوسيلة الأكثر تامينا في خطر عدم التسديد حيث انه يسمح للبنك باسترجاع حقوقه اذا ما عجز العميل عن التسديد، وهو بدوره ينقسم الى:

قروض مضمونة:وهي القروض التي يقدم مقابلها ضمانات عينية او شخصية وبالتالي تقسم الى:

- **قروض بضمان شخصي:** تمنح دون ضمان عيني، وهنا يعتمد البنك على المركز المالي للعميل.
- **قروض بضمان عيني:** قد تكون بضمان بضائع تودع لدى البنك كتامين على القرض، او بضمان أوراق مالية يودع لدى البنك اسهم وسندات شرطها ان تكون سهلة التداول، او بضمان كمبيالات للبنك و المتعلقة بالأشغال التي يتفاعل معهم العميل، و كذلك هناك قروض تضمنها مستخلصات المقاولين ووثائق التامين وقروض ضمان الودائع لأجل و مشتريات الإيداع و الاستثمار.

3- أنواع القروض بحسب الجهة الطالبة:

قروض عامة:وهي القروض التي تمنح للدولة والحكوماتاوالمؤسسات الرسمية.

قروض خاصة: و هي القروض التي تمنح للأفراد والهيئات والشركات الخاصة الغير حكومية.[4]

الفرع الثالث: العناصر المحددة للقروض

يعتمد الائتمان المصرفي على كثير من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القروض وبذلك هناك عوامل يمكن السيطرة عليها واخرى لا، حيث ان الادارة العليا تلعب دورا كبيرا في وضع الخطة الاستراتيجية التي تحددها السياسة التي يتبعها البنك لمنح القرض، وهنا تختلف هذه الادارة من بنك لأخر وفقا للأهداف المخصصة ومجال تخصص البنك وحجم رأسماله وغيرها من العناصر...

و يمكن تقسيم العوامل التي تحدد طبيعة السياسة الاقراضية الى ثلاث:

اولا العوامل الخاصة بالمصرف:

- المركز الائتماني للبنك.
- حدود ومجالات الاختصاص و مستوى اتخاذ القرار في منح القروض و التسهيلات المصرفية والصلاحيات المفوضة في هذا الشأن والمركزية المعاصرة.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا المعاصرة.
- معايير منح التسهيلات المصرفية (إجراءات وخطوات وشروط الحصول على هذه التسهيلات).
- السياسة الائتمانية للبنك، الهيكل الاقتصادي و سياسة البنك المتبعة وانواع القروض المطلوبة والتي تلائم القطاعات الاقتصادية.
- تكاليف منح القروض و المصاريف الاخرى و الجدوى الاقتصادية من منح هذه القروض.

ثانيا العوامل الخارجية:

- التعليمات والتشريعات القانونية المتبعة الصادرة عن البنك المركزي لمنح الائتمان والعمل المصرفي.
- العوامل الاقتصادية كالرواج والكساد والأزمات الاقتصادية.
- العوامل السياسية واهمها الاستقرار السياسي.

[4]بن بختي عبد الله، سيدهم عبد الرزاق، مخاطر القروض البنكية و ضمانات منحها - دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي- ، مذكرة ماستر، جامعة تلمسان 2014-2013 ص 38.

ثالثا العوامل الخاصة بالعملاء:

- حداثة عمل الشركة او العميل.

- طبيعة العملاء وعدم توفر البيانات اللازمة عن نشاط العميل.

- درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب العميل.[5]

المطلب الثاني : سياسة الإقراض البنكية

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الوحيد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض، و في مطلبنا هذا سنتطرق الى ابعاد هذه السياسة من منح القروض وسياسة تحصيلها و مخاطر منحها وكذا ضماناتها.

الفرع الاول منح القروض و تحصيلها

قبل منح القرض للعميل يمر بعدة خطوات بداية من دراسة ملف الطلب الى ابلاغ العميل بقرار القبول او الرفض و التعاقد، وفي هذا الفرع سنتطرق الى اهم الخطوات التي يمر بها منح اي قرض في اي بنك كان.

1- البحث عن القرض و جذب العملاء : وهنا تكون المبادرة من البنك, اي يقوم بجذب العملاء و البحث عن قرض لتسويقهواشهاره.

2- تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم هذه الاخيرة نماذج معدة مسبقا ويجب ان تكون صالحة وجاهزة لإدخالها في الحاسوب لتكوين بنك المعلومات كما يجب عليها ان تحتوي على جميع الشروط اللازمة واستكمالها لكل الوثائق التي تكون ملف الطلب.

3- الفرز والتصور المبدئي : بعد تقديم طلبات القروض تبدأ عملية الفرز وذلك من اجل انتقاء المقبولة منها و المستوفاة لكل الشروط وبعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني وعملية الاستعلام في ضوء السياسة وسياسةالدولة المنتهجة.

4- التقييم: وفي هذه المرحلة يتم تحديد النتائج المتحصل عليها و وضع تقديم للمنافع والتكاليف وفقا للمعايير التي تنتهجها ادارة البنك.

5- التفاوض: تعتمد هذه الخطوة على البدائل العديدة التي يمكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات المقترض وظروفه ومتطلبات المصرف وظروفه كذلك. عادة يتناولانلتفاوض حجم القرض ومدته وتاريخ تسديده.

[5] دريد كامل ال شيب، إدارة البنوك المعاصرة، الأردن، الطبعة الأولى، ص 195

6- اتخاذ القرار والتعاقد: بعد عمليه التفاوض يشرع البنك في عملية التعاقد دون فرض أي شروطأخرى، ويكون المستشار القانوني موجود لتوقيع العقد.

7- سحب القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: يقوم الزبون باستلام القرض على شكل دفعة واحدة او عدة دفعات ويتم ذلك بضمان التزام المقترض بالشروط المتفق عليها، كما يجب على البنك ان يقوم بمتابعة دورية للقرض.

8- تسديد القرض او تحصيله: يقوم المقترض بتسديد مبلغ القرض في التاريخ المتفق عليه في العقد.

9- التقييم اللاحق: وتعتبر هذه الخطوة من اهم الخطوات للبنك وذلك لمعرفة ما اذا كانت الاهداف التي سطرها المصرف قد تحققت، وتحديد نقاط الضعف لتفاديها في وقت اخر.

10- بنك المعلومات: من الواجب المرور بهذه المرحلة، وهي ادخال جميع المعلومات في الحاسوب لرسم السياسات المستقبلية ووضع الاهداف والاولويات.[6]

الفرع الثاني مخاطر الإقراض:

منح القروض يعني وضع الثقة بالعميل، ولكن مهما كانت درجة الثقة عاليةفانها قابله للتلاشي وذلك اذا امتنع العميل عن التسديد او عدم التسديد في الوقت الذي اتفق عليه، وهذا ما يسمى بمخاطر القروض المصرفية ولتجنب هذه الاخيرة يقوم المصرف بطلب ضمانات تثبت حقه اتجاه زبونه.

تعريف المخاطرة:

لغة : كلمة (مخطر) مستوحات من المصطلح اللاتينيrescareاي risque والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث التغيير مقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف عن المتوقع.

اصطلاحا: تعرف المخاطر بانها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية نتيجة عوامل غير منتظرة في المدى الطويل والقصير.

مخاطر الاقراض :

ينتج عن القروض عدة مخاطر، وتنقسم هذه الأخيرة بدورها الى مجموعتين: مخاطر خاصة و مخاطر عامة.

أولا المخاطرالخاصة:

[6]بن بخمة ادريس، دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015-2016 ص 16.

وهي المخاطر المتعلقة بنشاط العميل، حيث انه من الممكن ان يتعرض لمشاكل إدارية او عملية، بإمكانها ان تعرقل مساره، وبذلك يتسبب في العجز عن التسديد للبنك في تاريخ الاستحقاق، وتتمثل في:

أ- **مخاطر تجميد الأموال:** وهي المخاطر التي تنتج عن انحراف بين الزمن المتفق عليه لاستحقاق القرض، و الزمن الحقيقي الذي يدفع فيه العميل ديونه، وهذا ما يؤدي لتجميد الأموال مما يسبب خسارة زمنية لتشغيلها وبالتالي خسارة مالية للبنك.

ب-**خطر عدم التسديد:** يعتبر اهم خطر بالنسبة للبنك وذلك لان المقترض لا يسدد ما عليه من ديون لعدة أسباب، حتى ان الضمانات التي قدمها أحيانا تكون غير كافية لتغطية الخطر، على اعتبار ان لجوء البنك الى الإجراءات القانونية لاسترداد قرضه الغير مسدد سيكلفه مصاريف إضافية تؤثر على مردوده المالي من جهة و تفوت عليه فرص توظيف أمواله من جهة أخرى نظرا للزمن التي تتطلبه إجراءات المنازعات على القروض الغير مسددة.

ت-**خطر التركيز الائتماني:** وهي مخاطر الكثافة المصرفية للعميل او الصناعة او التركز في منطقة جغرافية صناعية معينة، والمقصود هنا بالتركيز هو قيام البنك بمنح مبالغ كبيرة لمقترض واحد او شركة واحدة او التوسع في منح الائتمان لقطاع معين والى حصر التسهيلات في منطقة جغرافية معينة، وعدم دقة البنك في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل بسبب انخفاض كفاءة العاملين، وعدم دقة البيانات والمعلومات التي يتم تزويدها للبنك.

ومن اهم المخاطر المرتبطة بهذه القروض:

- **خطر السيولة:** ينشأ هذا الأخير نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الاجال القصيرة دون تحقيق خسائر ملموسة وعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، اذن هي المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك بسبب تدفق غير متوقع لودائع عمولاته للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين.
- **خطر سعر الفائدة:** هي الخسارة المحتملة للبنك الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، او هو مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدل الفائدة.
- **خطر سعر الصرف:** هذا الخطر ناجم عن الخسارة التي يمكن ان تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة للعملة الأجنبية المرجحة للبنك.

- **خطر الملاءة:** تتمثل مخاطرملاءة البنك في احتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، كما تتمثل في عدم توفر أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائرالمتعددة, ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لاصول البنك الى مستوى اقل من القيمة السوقية لالتزاماته، مما يعني انه اذا اضطر الى تسييل جميع اصوله لن يكون قادرا على تسديد جميع التزاماتهو وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين.

ثانيا المخاطر العامة:

وهي كل المخاطر التي تتعرض لها معظم القروض بغض النظر عن طبيعة و ظروف المؤسسة المقترضة، فهي ترتبط بعوامل خارجية تتعدى قدرة البنك والمؤسسات المالية على التحكم فيها. ومن بين هذه المخاطر نذكر:

- **مخاطر اسعار الفائدة:** وتعني احتمال تقلب اسعار الفائدة في المستقبل.
- **مخاطر التضخم:** وتعني انخفاض القوة الشرائية للقرض، سواء القرض او الفوائد مما يلحق اضرار بالبنك.
- **مخاطر الدورات التجارية:** هي موجات الكساد التي تمس بالاقتصاد القومي وتخلف اثار سلبية على نتائج نشاط المنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات.
- **مخاطر السوق:** ونقصد بها احتمال وقوع بعض الاحداث الهامة كإجراء تغيير في النظام الاقتصادي او السياسي للدولة، وما له من اثار عكسية على نشاط المؤسسات قدرتها على التسديد.[7]

الفرع الثالث: الضمانات المقدمة عند منح القروض

تعرف الضمانات البنكية على انها تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين او شخص اخر على شكل التزام بتخصيص لصاحبه، حسب طرق متنوعة، اما ان يكون حق رهن على منقولات او عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزامات، كما يمكن تعريفها على انها وسيلة من خلالها يتمكن المتعاملين مع البنك من الحصول على قروض من جهة، وتعتبر أداة حق البنك في الحصول على أمواله من جهة أخرى، أي استعادتها بشكل قانوني في حالة عدم التسديد.

وتعرف أيضا بانها ما يقدمه العميل للبنك كتأكيد على جديته في تسديد قيمة القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق.

[7] بن بختي عبد الله، سيدهم عبد الرزاق،مرجع سابق ذكره، ص 76

أنواع الضمانات البنكية : تصنف الى نوعين:

1- ضمانات شخصية: هي التي ترتكز على تعهد يقوم به الأشخاص والذي بمقتضاه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم وفائه بالالتزام بالتسديد في تاريخ الاستحقاق، وهناك نوعين من الضمانات الشخصية، الكفالة و الضمان الاحتياطي.[8]

- **الكفالة:** وتعني ضم ذمة مالية لاخرى في المطالبة بتنفيد الالتزام المتعهد به، وفي مثل هذه الحالة، يعتبر الشخص الضامن كفيل للمقترض عند اخلاله باللتزامه المستحق.[9]

ونميز نوعين من الكفالات:

أ- **كفالة بسيطة:** يمكن كفالة المدين بغير علمه ويمكن أيضا رغم معارضته ولا تجوز بمبلغ اكبر مما هو مستحق على المدين.[10]

ب- **كفالة تنظيمية:** حسب القانون المدني الجزائري فانه اذا تعدد الكفلاء في دين واحد وهم متضامنين، فانه كل كفيل يعتبر مسؤول عن الدين كله، ويعتبر مطالبا بالتسديد في حالة ما اذا طلب الدائن ذلك (البنك) ويعود ذلك لانه يعتبر شريكا في اصل الدين.[11]

- **الضمان الاحتياطي:** التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه ان يسدد مبلغ الورقة التجارية او جزء منها في حالة عدم استطاعة احد الموقعين على التسديد، ونلاحظ هنا ان الضمان يتحرك ضمن مجال ضيق من الكفالة وذلك لأنه لا يضمن الا تسديد السندات التجارية (الشيك والسفتجة).

2- **الضمانات العينية:**هي الضمانات الحقيقية، وتتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مالية ومادية للحصول على قرض، مثل العقارات والمنقولات والعديد من السلع والنتجات المادية، كما انه من الممكن ان يكون الضمان أوراق مالية، وغالبا ما توضع هذه الأموال تحت تصرف البنك ليتمكن من استرجاع دينه في الوقت المحدد لذلك،وتاخذ هذه الضمانات الشكلين التاليين:

---

[8] بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، دراسة حالة بعض مؤسسات ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، 2012-2013، ص 78.

[9] بورزام هدى، آلية وكيفية تمويل المؤسسات الاقتصادية بالقروض المصرفية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 744 سكيكدة- ، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2013-2014، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، ص 92.

[10] بن ختي عبد الله، سيدهم عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص 105.

[11] بن ختي عبد الله، سيدهم عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص 105

- **الرهن العقاري:** و هو عقد يتم بموجبه الحصول على العقارات التي وضعت محل الضمان (الرهن) وذلك لتامين استرجاع الدين في تاريخ استحقاقه في حالة ما اذا عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائن، و يكون ذلك عن طريق التصرف فيها بالبيع من هذا الأخير.[12]

وأنواع الرهن العقاري هي :

أ- **الرهن الشرعي:** وفقا للمادة 179من قانون القرض و النقض فانه ينشأ رهن عقاري شرعي على أموال ثابتة للمدين لفائدة البنوك او المؤسسات المالية كضمان لتغطيتها، وتكون وضعية الدائن جيدة عند المطالبة بالحقوق او في حالة عجز او اعسار المدين في هذا النوع من الرهن.

ب- **الرهن القضائي:** ينشا عن احكام قضائية لضمان تسديد بعض الديون، يرغم فيه المدين على رهن العقار.

ت- **الرهن الاتفاقي:** وهو اتفاقية تبرم بين صاحب الدين والراهن، يمس عقار لضمان دين، ويعتبر هذا الدين متداولا لانه يضمن الديون وتقبله البنوك لانه سهل الإنجاز ومستقر ويصعب زواله، وكذلك لانه يؤسس على شكل عقد عرفي او توثيقي.

ويفضل البنك ان يكون العقار:

- من نوع الملكية.
- ان لا تكون ملكيته لاشخاص متعددين.
- ان يكون الرهن لكامل القطعة وليس لحصص فقط...

- **الرهن الحيازي:** وهو عقد يلتزم به شخص لضمان دينه اودين غيره، ويكون بتسليم الدائن او شخص اخر يتم تعيينه من طرفي العقد، شيئا كموضوع للضمان وذلك بالاحتفاظ به الى ان يحصل على ديونه.

ويكون الرهن الحيازي في الاشكال التالية:

أ- **الرهن الحيازي للادوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:** وهي الأدوات والاثاث الخاصة ومعدات التجهيزوالبضائع، ويستوجب على البنك ان يتأكد من سلامة هذه المعدات.

[12] بورزام هدى، مرجع سابق ذكره، ص 92.

ب- **الرهن الحيازي للقيم المنقولة**: القيم المنقولة هي الأسهم والسندات وتراعي البنوك غالبا ان تكون هذه الأوراق مقبولة كضمان للقروض التي تقدمها من الأوراق المتداولة في البورصة، والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي وتحدد قيمة السلفية لكل ورقةاستنادا لذلك مع الاخذ بعين الاعتبار المركز المالي للمؤسسة التي أصدرت الورقة.

ت- **الرهن الحيازي للأوراق التجارية**: يسمح الاقتراض بضمان الأوراق التجارية للعملاء للحصول على نسبة محددة من قيمها قبل تاريخ الاستحقاق على نحو يسمح لهم بمتابعة نشاطهم و تطوير أعمالهم،وياخذ البنك محل مدينه في تحصيل هذه الأوراق في حالة ما اذا لم يكن المدين قادر على التسديد في التاريخ المحدد.[13]

ث- **الرهن الحيازي للمحل التجاري**: يتكون المحل التجاري من عنوان المحل والاسم التجاري والحق في الاجازة والزبائن والشهرة التجارية، والاثاث والمعدات وبراءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم... الخ، فاذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري بشكل صريح أي العناصر التي تكون في وضعية الرهن، فانه وفي هذه الحالةلا يكون شاملا الا عنوان المحل والاسم التجاري والحق في الاجازة والزبائن والشهرة التجارية، و المادة 177 من قانون النقد والقرض تذهب في نفس الاتجاه.

وفي الأخير،باستطاعتنا القول ان الضمانات البنكية تأخذ اشكالا متعددة لا يمكننا حصرها فهي تختلف من قرض لاخر حسب طبيعة كل قرض ومدته.

المبحث الثاني: الادبيات النظرية حول القروض المتعثرة

نهدف بدراستنا هذه الى تقديم بغض المفاهيم الخاصة بالقروض المصرفية المتعثرة، مع تحديد الأسباب التي تؤدي الى التعثر وبعض الحلول المقترحة للتقليل منها، نظرا لعدم إمكانية التخلص منها نهائيا.

المطلبالأول: مفاهيم عامة حول القروض المصرفية المتعثرة

في الاونة الاخيرة زادت نسبة القروض المتعثرة وأصبحت ظاهرة تستلزم التحليل و التقييم والبحث عن اساليب عصرية لمراجعة ومتابعة القروض المصرفية مستقبلا.

[13] بن بختي عبد الله، سيدهم عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص 107.

الفرع الاول: ما هية القروض المتعثرة

من الصعب وضع تعريف واحد محدد وشامل للقروض المتعثرة، او تحديد معيار واحد لمفهوم الدين المتعثر لان التعثر يرتبط بطبيعة الدين، وكذلك موقف العميل والمرحلة التي وصل اليها وغير ذلك من الظروف و المتغيرات الأخرى.

وهنا يمكننا عرض اهم تعريفات القروض المصرفية المتعثرة:

التعريف الأول: "القروض المتعثرة هي القروض المصرفية التي يتوقف فيها العميل عن دفع الالتزامات المتفق عليها في تاريخ استحقاقها، بالرغم من مطالبة البنك بالتسديد، ويعود ذلك غالبا لاسباب تكون خارجة عن ارادتهم ولا يمكن التغلب عليها الا بتدخل السلطات الخاصة، وبعد دراسة المركز المالي للعميل والضمانات التي يقدمها يقرر البنك ماهي درجة الخطورة."

التعريف الثاني: "تعرف القروض المتعثرة انها القروض التي لا يقوم العميل بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة العميل في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة."[14]

الفرع الثاني: أسباب تعثر القرض

من خلال البحث والمعايشة الواقعية لمشكلة تعثر القروض، تم التوقف عند مجموعة من الأسباب والتي ساهم في تشكيلها كل من العاملين بإدارة الائتمان وعملاء البنك وبعض المتغيرات الاخرى والمتمثلة فيما يلي:

1- مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض

تنشأ مخاطر العجز عن التسديد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المادية اوتقديمها بشكل غير كامل من جهة وعدم كفاءته الفنية والإدارية في استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة من جهة أخرى.[15]

ونظرا لأن العميل سوءا كان فردا أو مؤسسة يعتبر احد طرفي العلاقة الائتمانية، فانه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط الموالية:

- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.

- ضعف القدرات التسييرية ونقص كفاءة العميل.

[14] براق محمد بن عمر خالد، مداخلة بعنوان القروض البنكية النتعثرة: الأسباب والحلول.

[15] الدكتور سنوس علي، مطبوعة بعنوان مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، 2015-2016 ،ص 235.

- سوء نية العميل.

- وجود خطأ في دراسة الهذف الاقتصادي للمشروع الممول.

- تقديم معلومات غير صحيحة عن العميل أوالمشروع الممول.

- وفاة العميل وعدم التزام الورثة بالتسديد.

- إشهار إفلاس العميل.

- عدم التزام العميل بتوجيهات وإرشادات البنك.

- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.

- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.

- الإفراط والتوسع في الاقتراض.[16]

2- مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك:

وهي الأسباب الناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار المصرفي، والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال ومخاطر الضمانات العقارية، فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة.[17]

وبالتالي فان أي تقصير في الإجراءات الموالية يؤدي إلى التعثر:

- عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.

- أخطاء في التحليل الائتماني.

- خطأ في تقدير الضمانات.

- منح البنك للعميل القرض لاستخدامه دفعة واحدة.

- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك.

[16] براق محمد بن عمر خالد، مداخلة بعنوان القروض البنكية التعثرة: الأسباب والحلول.

[17] الدكتور سنوس علي، مطبوعة بعنوان مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، 2015-2016 ،ص 235.

- تسبيق البنك لعامل العائد على عامل المخاطرة.

- عدم متابعة البنك للمشروع الممول.

- تمويل كامل أو شبه كامل للمشروع.

- عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني.

- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك و نقص الكفاءة.[18]

3- مجموعة الأسباب الأخرى

وهي الأسباب الخارجة عن سيطرة البنك والمقترض، وهي تتعلق بالوضعية الاقتصادية للبلاد كفترة الانكماش اوبالوضعية السياسية والقانونية عند حدوث تغيرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم البلاد.[19]

وقد تتعثر القروض لأسباب اخرى منها:

- ضعف الرقابة على البنوك.

- تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان.

- ضعف الأداء الاقتصادي.

- تدخل الدولة سلبيا على العميل.

وعند الحديث عن حالة الجزائر، فإن مشكلة القروض المتعثرة لدى المؤسسات ترجع للأسباب التالية:

- منح قروض لمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي خبرة قليلة في التسيير، وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية.

- نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد، والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة واحترام مخططات التنمية.

[18] براق محمد بن عمر خالد، مداخلة بعنوان القروض البنكية النتعثرة: الأسباب والحلول.

[19] الدكتور سنوس علي، مطبوعة بعنوان مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، 2015-2016 ،ص 235.

– وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية.

– عدم وجود سياسة واضحة للبنوك من اجل متابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.

– عدم وجود الدقة في تقدير الإحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة.[20]

الشكل 01: أسباب تعثر القروض

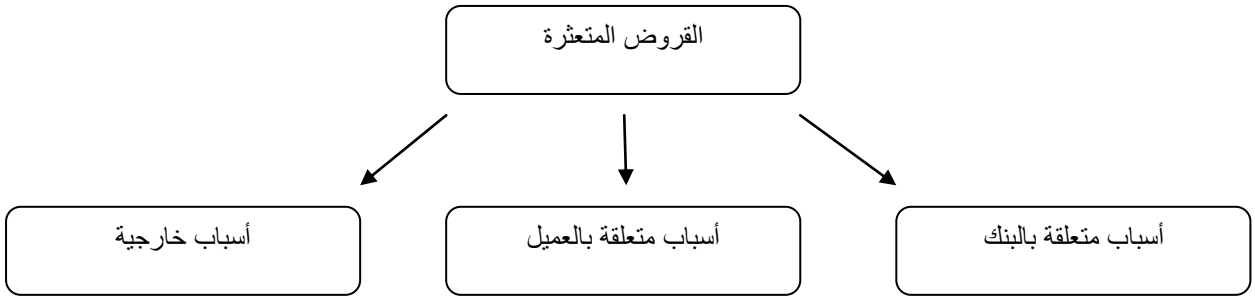

المصدر: (من اعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المكتسبة)

الفرع الثالث: مؤشرات ومراحل تعثر القروض

يتبين تعثر القرض المصرفي من خلال مؤشرات تبين ان مشروعا ما يمكن ان يواجه مشاكل عديدة مما يؤدي الى عدم استرداد القرض الممنوح، ونوجزها في مايلي:

- **مؤشرات تعثر القرض:**

1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:

أ- المؤشرات المتعلقة بحساب العميل:

- اصدار شيكات على حساب القرض او الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.

[20] براق محمد بن عمر خالد، مداخلة بعنوان القروض البنكية التعثرة: الأسباب والحلول.

- وجود سحوبات من الحساب لا تتماشى مع طبيعة عمل المقترض من جهة، ومع احتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات فجائية في توقيت عمليات السحب والايداع، وبطبيعة الحال يجب على البنك ان يكون على دراية واطلاع بسير العمل في المشروع الممول عن طريق المتابعة.
- عدم تناسب المبالغ المودعة برصيد العميل مع التغيرات المتوقعة لايراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.
- طلب المقترض من البنك وقف صرف بعض الشيكات، وارجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك او رفضها.

ب–المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:

- بدون أي تبرير وبشكل مفاجئ، يقوم العميل بتقديم عدة طلبات متكررةلزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة له.
- كثيرا ما يقوم العميل بطلب البنك ان يرفع إشارة الحجز عن الضمانات التي قدمها للبنك، او تقديم طلبات عديدة لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان.
- يقدم العميل طلب استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية، وهو بذلك يشير انه يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع او تقديمها كضمان لاشخاص دائنين اخرين، وكما هو معروف ان الضمانات الشخصية قيمتها ضعيفة مقارنة بالضمانات العينية.
- تكرارطلبات العميل بجدولة أقساط القرض، مشيرا بذلك انه قد فقط السيطرة على إدارة الأمور المالية بشكل جيد، وانه لم يكن قادر على الاستفادة من المهلة التي منحت له سابقا في مرحلة الجدولة السابقة.

ت–المؤشرات المتعلقة بالضمانات:

- تقديم كمبيالات مسحوبة على عدد من المدينين للبنك.
- تراجع قيمة الضمانات السوقية.
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

2- **مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض:**

أ- **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:** من خلال ميزانية المقترض، تتبين عدة مؤشرات تبين انه يواجه أزمات تؤدي الى احتمال عدم قدرته على تسديد التزاماته، ومن اهم هذه المؤشرات:

- ❖ تقلبات السيولة.
- ❖ زيادة المخزون السلعي، وتراجع معدل دوران المخزون.
- ❖ انخفاض نسبة الأصول المتداولة الى اجمالي الأصول.
- ❖ تراجع حقوق الملكية.
- ❖ عدم انتظام البيانات المالية وعدم ارسالها الى البنك في فترة زمنية معقولة.
- ❖ تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة.
- ❖ اجراء تغيرات بدون تبرير في السياسة المحاسبية.
- ❖ تغيير مدققي الحسابات بكثرة.
- ❖ ارتفاع مديونية الشركة.
- ❖ وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخدامها.

ومنه، نستنتج انه لتحليل الميزانية دورا في اظهار احتمال او الاتجاه نحو حدوث خطر التعثر، ومن ثم كشف هذا الخطر مبكرا ومعالجته قبل حدوثه او تفاقمه.

ب-مؤشرات تعثر القرض من خلال جدول حسابات النتائج:

يبين جدول حسابات النتائج إيرادات ونفقات العميل المقترض، ومن خلال تحليلها لفترات مختلفة، يمكن التعرف على مدى سلامة كل من عناصرالنفقات والايرادات على حدى، ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها:

- ❖ تراجع حجم المبيعات.
- ❖ ارتفاع المبيعات وانخفاض الإنتاج.
- ❖ ارتفاع نسبة التكاليف.
- ❖ تركز المبيعات في عدد معين من الزبائن.

- ارتفاع بدون سبب في بعض بنود النفقات.
- ارتفاع او انخفاض بدون سبب في بنود الإيرادات.
- عدم وجود أرباح للتشغيل.

3- مؤشرات أخرى لتعثر المقترض:

يوجد مؤشرات أخرى تدل على انه توجد مشكلة في سداد القرض مستقبلا، وذلك حسب ظروف عمل البنك وبنية نشاطه ونظام المعلومات المعمول به في هذا البلد.

من بين هذه المؤشرات:

- انسحاب احد الشركاء الأساسيين، او وفاة صاحب المشروع والذي يعتبر صاحب الخبرة.
- الاستفسار على وضعية المؤسسة المتعثرة من قبل الدائنين.
- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة بسبب الضمانات.
- عدم استجابة أصحاب المشأة المتعثرة لطلبات البنك، وذلك عن طريق تقديم تقارير بصفة دوريةعن النشاط، وعدم تسهيل مهمة البنك في البحث على نتائج نشاط المنشأة.[21]

➢ **مراحل تعثر القرض:**

التعثر المالي، لا يحدث دفعة واحدة وانما يمر بعدة مراحل تكون نهايتهم مرحلة التعثر، ولهذا يجب معرفة جميع هذه المراحل من اجل المتابعة المالية للتعثر في المراحل الأولى قبل ان يصل الى المراحل النهائية والتي تعتبر مراحل حرجة.

نذكر هذه المراحل:

1- **مرحلة حدوث العارض:** وهي البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث عارض "ما" ويعتبر ذلك اختبارا لادارة المشروع، فاذا تنبأ له وأثبت خطورته لن يحدث التعثر، واذا استغفله بدأ التعثر كظهور التزام غير مخطط له، او الدخول في مشاريع غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

[21] بلال ابيش، مرجع سابق ذكره، ص 19.

2- **مرحلة تجاهل الوضع القائم**: في هذه المرحلة يتنبه المشرفين على إدارة البنك الى خطورة الأسباب ودرجتها ومدى تاثيرها على عملية التعثر، الا انهم يتجاهلون ذلك استهانة بشأنها.

3- **مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته**: خلال هذه المرحلة يزداد الوضع تدهورا، ويزداد تجاهل المشرفين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم سرعتهم لحل المشكلة.

4- **مرحلة التعايش مع التعثر**: تعتبر هذه المرحلة اخطر المراحل على الاطلاق, حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة في المشروع ويكون الوضع على وشك الإفلاس، وفي هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة والزيادة في الطاقة الإنتاجية تنعدم وتصبح العملية النتاجية تحافظ فقط على بعض خطوط الإنتاج وتغلق الخطوط الأخرى التي ربما لا يمكن للمشروع ان يقوم بصيانتها، او تصليح الأعطال فيها.

5- **مرحلة حدوث الازمة المدمرة**: خلال هذه المرحلة ينتشر خبر تعثر المشروع، ويصل الخبر الى المتعاملين معه، وبالتالي هنا تبدأ مطالبتهم المالية.

6- **مرحلة معالجة الازمة او تصفية المشروع**: هنا يتم استدعاء بعض الخبراء لدراسة أسباب التعثر، واقتراح بعض أساليب العلاج سواء عن طريق عمليات الدمج او التصفية او إعادة المشروع الى مسيرته الطبيعية واستطاعته على التوسع في الإنتاج, وتسديد التزاماته المستحقة وذلك بعد إعادة الجدولة، وبما يتوافق مع قدرته الجديدة على التسديد.[22]

[22] منال بوعبد الله، سهيلة بريشي، القروض المصرفية المتعثرة ومعاجتها دراسة حالة البنك الوطني الجزائري عين الدفلى، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كليةجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة, 2016-2017, ص 15.

الشكل 02: مراحل تعثر القرض

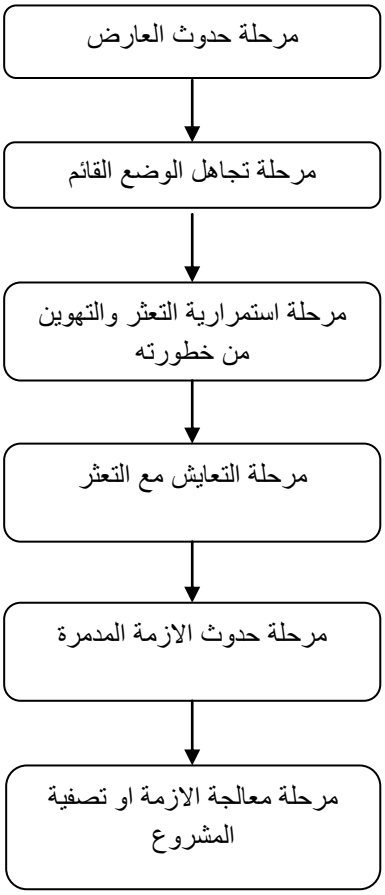

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا على المكتسبات القبلية

المطلب الثاني: اليات إدارة القروض المتعثرة

يعمل البنك على وضع نظام متكامل لمقابلة تعثر القروض، بحيث انه لا يمكنه تجنب هذا النوع من المخاطر، وللحفاظ على توازن الجهاز المصرفي يعتمد على اليات تساعده في التقليل من تعثر القروضكما هو مبين فيمايلي:

الفرع الأول: استراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة

يتعامل البنك مع القروض المتعثرة بعدة استراتيجيات أهمها:

1- **استراتيجيات تتعلق بالعملاء:** تتمثل في استراتيجيتين:

أ- **استراتيجيات محافظة:** يعمل البنك على مساعدة العميل وتقديم الارشادات له، مع تقديم قروض جديدة له لتجاوز حالة العسر التي يمر بها.

ب- **استراتيجية مشددة:** وهي ان تقوم إدارة الائتمان بمطالبة فورية باشهار افلاس العميل وذلك لاسباب تتعلق به، مع اتخاذ إجراءات صارمة كالمطالبة بتصفية ممتلكات العميل.

2- **استراتيجيات تتعلق بالقروض:** ان الهدف من هذه الاستراتيجية هو تفادي القرض المتعثر، وذلك بصياغة وتنفيد سياسة ائتمانية سليمة حيث ان متابعة ومراقبة الائتمان تعتبر من الأساليب الوقائية لتفادي الوقوع في خطر التعثر المصرفي، حيث انها تساعد المصرف على اكتشاف ملامح التعثربصفة مبكرة، فكلما كان الاكتشاف مبكركلما كان المصرف قادرا على المعالجة بطريقة سهلة، وتتم المتابعة من خلال بعض الإجراءات وهي:

- سلامة القرار الائتماني.
- التأكد من ان القرض يستعمل في الغرض الذي سحب لاجله, ويكون ذلك عن طريق زيارة مسؤولي الائتمان في البنك ومراجعة البيانات.
- عدم تجاوز السقوف الممنوحة للعميل.
- مساعدة المقترض، بمنح تمويل إضافي في حالة تقديم مبررات مقنعة.
- مراقبة حساب الزبون من خلال ربحية المشروع ومصادر الاسترداد، ومقارنة حركة السحوبات والايداعات مع البيانات المالية للزبون.
- متابعة الشؤون الخاصة بالعميل مثل مراقبة وضعيته المالية والظروف المحيطة به، وكذا الأحوال الاقتصادية العامة.
- إقامة إدارات ائتمانية مختصة في التعامل مع القروض المتعثرة، مهمتها دراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، وكيفية استخدام القرض, وحجم القروض المتعثرة.[23]

[23] منال بوعبد الله, سهيلة بريشي, مرجع سابق ذكره، ص 17.

الفرع الثاني: أساليب الوقاية من القروض المتعثرة

تعتمد على 3 مراحل:

1- **أسلوب تعويم العميل او المؤسسة المتعثرة:** يمكن ان يتعثر العميل بسبب ظروف استثنائية عاجلة ومؤقتة، تؤثر على قدرته على التسديد، مما يستدعي مساعدة البنك له بمنحه فترة سماح يتم بفضلها تأجيل تسديد الدين مع الفوائد، وذلك من سنة الى ثلاث سنوات، كما ان هذه العملية تتضمن اما جدولة الدين أو التنازل عن جميع الفوائد أو جزء منها، أو التنازل عن نسبة من الدين، وتتوقف هذه الظروف حسب ظروف العميل التي دفعته الى التعثر.

2- **أسلوب انتشال العميل:** يتدخل البنك بصفة مباشرة وغير مباشرة في إدارة نشاط العميل عن طريق مجموعة من الإجراءات ووفقا لخطة عمل متفق عليها من طرف المصرف والعميل، هدفها تحقيق الموازنة بين التدفقات الداخلة والخارجة للشركة، بحيث ان البنك يقدم الاستشارات الإدارية اللازمة والتي تتضمن:

- ترشيد التكاليف ورفع الإيرادات وذلك ببيع بعض الأصول الغير عاملة.
- رفع كفاءة المتأخرات وتنشيط الطلب على السلع المنتجة من طرف المقترض، إضافة الى ذلك فان المصرف المشورة وبعض النصائح في مجال التسويق لمنتجات المقترض.

ان الهدف من هذه المرحلة هو الموازنة بين إيرادات ونفقات المشروع.

3- **أسلوب انعاش العميل:** ومعناه رفع التعثر عن الزبون، أي ان هذا الزبون يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقاته، ويكون ذلك عن طريق تقديم قروض جديدة له وبشروط سهلة، تمكنه من مزاولة نشاطه بشكل طبيعي وحتى تتحقق هذه العملية يجب توفر بعض الشروط، نذكر أهمها:

- ان يكون سبب تعثره قد عولج او ان يكون قريب الزوال.
- ان تكون هناك توقعات مستقبلية جيدة بالنسبة للزبون والمنتج.[24]

[24] منال بوعبد الله, سهيلة بريشي, مرجع سابق ذكره، ص18.

الفرع الثالث: أساليب علاج القروض المتعثرة

1- **إعادة جدولة الدين:** ان تيقن العميل من ان تعثر العميل خارج عن ارادته يعتبر الركيزة الأساسية في هذه العملية، كما يجب ان تكون احتمالية تحسين وضعيته وقدرته على التسديد كبيرة جدا، ويعتمد البنك في هذه العملية على:

- وضع شروط الجدولة بناءا على صدق الزبون.
- حصول المصرف على تعهدات وضمانات كافية لضمان استرجاع القرض.

2- **دمج المشروع المتعثر في مشاريع أخرى:** وتعتبر هذه العملية من اهم طرق معالجة التعثر، وتتم بعدة أساليب أهمها:

- امتصاص الوحدات والفروع والخطوط والعمليات الإنتاجية وكذا العملاء والأنشطة.
- دمج كيانين تدريجيا.
- المزج المباشر وتكوين كيان جديد.[25]

3- **تصفية العميل:** وهنا يتم إقناع الطرفين بان هذا الأسلوب يعتبر الأمثل وذلك لعدم التوسع في التسهيلات، ولعدم توفر مقومات النجاح والاستمرارية في النشاط مما يؤدي إلي هلاك ما تبقي من مقومات الشركة.[26]

[25] منال بوعبد الله, سهيلة بريشي, مرجع سابق ذكره، ص19.
[26] ابيش بلال، مرجع سابق ذكره، ص 13.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى القروض وذلك من حيث المفهوم والأهمية والأنواع وكذا سياسة الإقراض البنكية حيث تظهر لنا كيف يحرص البنك في تعاملاته مع عملائه والدقة في الإجراءات المتخذة عند دراسة طلب القرض ولكن بالرغم من كل الدراسات عن العميل دائما يبقى القرض معرضا للخطر ومن أهم هذه الأخطار هو التعثر حيث يعتبر قضية حرجة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة لأنه يحتاج إلى مجهود فكري وعملي لمواجهته والحد من الخسائر.

وهناك أسباب تؤدي إلى هذا النوع من القروض منها المتعلق بالعميل ومنها ما يتعلق بالبنك وعلى الرغم من كل المشاكل يمكن تحويل القرض المتعثر إلى قرض عادي وذلك باسترداده عن طريق المعالجة والمتابعة الجيدة من طرف البنوك.

الفصل الثاني :
الدراسات السابقة حول
القروض المتعثرة

مقدمة الفصل

في هذا الفصل سنتطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة، قسمناه إلى ثلاثة مطالب :المطلب الأول يخص دراسات جزائرية أما الثاني فيضم دراسات عربية والثالث نذكر فيه دراسات أجنبية.

المطلب الأول :دراسات جزائرية

الدراسة الأولى:

دراسة سعاد بن طرية، مذكرة بعنوان " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية " –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بورقلة وكالة تقرت–2008-2007 السنة الجامعية 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى مدى اعتماد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، ولذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع باستخدام أسلوبين، الأسلوب الأول الاستقصاء والأسلوب الثاني الإحصائيبتطبيق طريقة الانحدار المتدرج، فقد اعتمد الأسلوب الأول على أداة الاستقصاء التي تحتوي على مجموعة أسئلة موزعة على موظفي مديرية البنك الوطني الجزائري ووكالتها تقرت، الهدف منها جمع المعلومات للوصول إلى معرفة مدى اعتماد موظفي ومحللي الائتمان على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية وفي اتخاذ القرار الائتماني، أما بالنسبة للأسلوب الثاني فقد اعتمد على استخدام أحد أساليب الإحصائية متعدد المتغيرات، هو أسلوب الانحدار المتدرج الذي يعد من الأساليب الإحصائية المتقدمة للتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات المتعثرة، حيث يعتمد هذا الأسلوب على الفرضية التالية:

عدم وجود ازدواج خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة ونقصد به وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية.

توصل الباحث لأفضل متغيرين لبناء نموذج الانحدار هما: عمر المؤسسة ونسبة دوران المخزون، اي كلما زاد عمر المؤسسة زادت ثقة البنك بالعميل، وكلما زادت عدد دورات المخزون دل على تماشي مخزون المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة رقم أعمالها وهذا يزيد من ثقة البنك بالعميل.

وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج أهمها أن:

_البنك الوطني الجزائري يعتمد بشكل كبير علي استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.

_البنك الوطني الجزائري لا يطبق نماذج التنبؤ بالتعثر علما أن هناك بنوك جزائرية أخرى حاولت تطبيق مثل هذه النماذج.

_البنك الوطني الجزائري يرى انه من أسباب تعثر القروض المصرفية غياب خبرة العميل في تسيير مشاريعه وعدم المتابعة الجيدة للقروض الممنوحة من طرفه.

_يمكن للنموذج المتحصل عليه التنبؤ بوضعية المؤسسة وبالتالي الحد من تعثر القروض المصرفية.

الدراسة الثانية:

دراسة منال بوعبد الله وسهيلة بريشي والتي أخذت عنوان "القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلي2016-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم ظاهرة التعثر المصرف وتحديد أهم عواملهاوأسبابها،وصولاإلى وسائل وطرق معالجتها وتحديد الأطراف المسئولة عنها.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي:

1. تعتبر القروض المصرفيةالمتعثرةظاهرةملازمة للعمل المصرفي رغم الحيطةوالحذر.
2. تمتاز المهنةالمصرفية بالمخاطر ومن احدى هذه المخاطر ظاهرة القروض المتعثرة.
3. دراسةالائتمان والتحليل الجيد للعميل أساس تفاد يتعثر القروض المصرفية.
4. تختلف الأسباب المؤدية إلى تعثر القرض المصرفي ولكل سبب تأثيره الخاص.
5. وضع المؤهلين في الإدارة البنكية خاصة الإدارة الائتمانية من أجل التنبؤ بالتعثر وتجنب وقوعه.
6. تأخذ قروض تشغيل الشباب الحيز الأكبر من مجموع القروض المتعثرة،نظرا للسياسةالمتبعة من قبل الدولة.
7. يقوم البنك كأول اجراء لمحاولة إخراج العميل من التعثر بجدولةالدين.

الدراسة الثالثة:

دراسة نجراوي عبد المجيد واتشي شعيب، التي أخذت عنوان"القروض المتعثرة" دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA المدية 2006-2007.

الدراسة تطرقت إلى أسباب ظاهرة القروض المتعثرة ومعرفة العثرات التي تتعرض لها البنوك التجارية وكذلك كيفية معالجتها،والاستفادة من تجاربها في المستقبل،وحتى يعرف كل متخذ قرار من أين يبدأ وهذا للخروج من ظاهرةالتعثر وتجاوز المشكل.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

1. تعتبر القروض أداة فعالةفي التنميةالاقتصاديةوذلك من خلال دورهاالوظيفي،ويتضح لنا أن القروض البنكية تقسم على أساس القرض،فنجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمارأوالاستغلال،كمايمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق هدفها

قصيرة،متوسطة،أو طويلة أوحسب وظيفتها الاقتصادية وطبيعة موضوع التمويل " تمويل أصول ثابتة،تمويل أصول متداولة " ،أوحسب الزبائن . ويعودهذا إلى طبيعة العملية ذاتهاوحجم المبلغ المقدم وطبيعةالأخطار والضمانات المقدمة.

2. يتم دراسة أي ملف قرض علي أساس مجموعة من القواعدتعتبر كمرجع معتمدلمعظم حالات طلبات القروض،فدراسةأي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل التي تسمح بتقدير الوضعيةالماليةوالاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض،لتحديد مكان الخطر واستنادا على الخلاصات التي يتوصل إليها يقررإذا كان بإمكانه منح هذاالقرض أو يمتنع عن ذلك، لذا ينبغي على المؤسسة تقديم ملف كامل يحمل كل المعلومات الخاصةبهاحتى يتمكن البنك من أخذالصورةاللازمةعنها.
3. القروض المتعثرة هي التي لاتسترجع في آجالها المحددة،وتكون خطورتها حسبا لمرحلةالتي تكون فيها،في بادئ الأمر تكون قليلة الخطورة ثم تزيد الخطورة كلمازاد الوقت عليها،كما لهاآثارسلبيةعلى مستوى العميل والبنك والاقتصادككل.
4. ترجع اسباب التعثر بصفة عامةإلى التوسع في منح القروض، وكذا عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء،ومنها ماهومتعلق بالعميل ومنها ماهو متعلق بالبنك ومنها ما هو راجع إلى الظروف العامة.
5. معالجة القروض المتعثرة تكون على مستوى العميل وعلى مستوى البنك،كما يحرص البنك على إيجادحلول تأخذفي اعتبارها كل الإمكانيات الممكنة في تسوية المشكلة.

الدراسةالرابعة:

دراسة ابيش بلال، "ادارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تقرت 2014_2015 ، والتي كانت اشكاليتها "ماهي الإجراءات التي تتخذها البنوك التجارية في سبيل إدارة القروض المتعثرة ؟"، وهذفت هذه الدراسة إلى تحديد الاسباب الرئيسية للقروض المتعثرة و كيفية تسويتها علي مستوي البنوك التجارية ومستوي الاقتصاد ككل، وكيفية ادارة ومعالجة القروض المتعثرة علي مستوي البنوك التجارية.

وعلى هذا الأساس تم اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بتقرت كعينة للدراسة، واستعمل الباحث منهجين: الأول الوصفي للجانب النظري، والمنهج التطبيقي في جانب الدراسة الميدانية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي :

- يتمثل التعثر في إخلال العميل المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك،لذا وجب على البنك أن يتأكد من أن الشروط الواردة فيه تضمن له كل حقوقه و حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عندمنح الائتمان.

- ان القروض المتعثرة ظاهرةلايمكن تجنبها نهائيا،ولكن يمكن التقليل من حجمهاوالتخفيف من آثارها قدرالإمكان.
- إن أسباب التعثر بصفةعامةتعود إلى التوسع في منح القروض،اضافة الي عدم الالتزام بالضوابطالمصرفيةالسليمةخاصة من أجل جلب المزيد من العملاء،منهاماهومتعلق بالبنك ومنها ماهومتعلق بالعميل ومنها ماهو راجع إلى الظروف العامة.
- إن ضعف الرقابة والمتابع وكذاالسياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرةوتفاقمها.
- تحتاج عمليةالتعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرةواسعةومعرفة أصول المعالجات القانونيةوالاقتصادية والإدارية للقروض المتعثرة.
- تبقى القروض المتعثرة الخطرالأول للبنك الذي يوليله الأولوية في عمله كما يحاول قدر المستطاع تجنب المتابعةالقانونيةلأن ذلك يؤدي إلىفقدان العملاءالدائمين لديه ويمس بسمعة البنك.

الدراسة الخامسة:

دراسة فاطمة بن شنة، مذكرة ماجستير تخصص مالية المؤسسة بعنوان "ادارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة "دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية 2009.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة ادوات التحليل الائتماني والمالي في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية وذلك باعتمادها على اسلوبين، الاول وذلك ببناء نموذج رياضي باستخدام طريقة التحليل التمييزي، الثانياعتمدت على استبيان لمجموعة من الموظفين حيث توصلت لأهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية والمتعلقة بالقرض وان محللي الائتمان يركزون على عوامل خاصة بالعميل والتسهيل حسب درجة الاهمية والمعلومات المالية والضمانات تأخذ بعين الاعتبار لمنح القرار الائتماني.

الدراسة السادسة:

دراسة قريشي صالح مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة2013 بعنوان "اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي" دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2005_2012.

تهدف هذه الدراسة للوصول الى نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي داخل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتحليل النسب المالية باستخدام الاسلوب العاملي التمييزي مع ضبط المفاهيم المتعلقة بظاهرة التعثر المالي، وابراز اهم ابعادها واختبار قدرة النسب المالية علي التمييز من خلال القدرة التنبؤية لها.

ومن النتائج المتحصل عليها في الجانب النظري توضيح كلا من التعثر والعسر المالي وكذلك الافلاس والفشل المالي اما من الجانب التطبيقي هناك نسب مالية مقترحة نذكر منها راس المال العامل الى اجمالي الاصول بالاضافة الى اجمالي الديون الى اجمالي الاصول.

الدراسة السابعة:

دراسة عائشة بوزيد وهي مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة تحت عنوان "ادارة القروض المصرفية المتعثرة في محافظ البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2009.

هدفت هذه الدراسة الي معرفة كيفية ادارة القروض المتعثرة والعوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية داخل القطاع المصرفي الجزائري وكذلك اهم الاجراءات للحد من تعثر الديون وكيفية الوقاية منها.

وتوصلت الدراسة التطبيقية ان اسباب التعثر هي سياسة الدولة في منح القروض وعدم اهلية المقترض وفشل المشروع الممول يجب علي الموسسة معرفة التعثر المالي في مراحله الاولي للتغلب علي مخاطره ومعالجتها لانها قد تؤثر علي الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي ككل.

الدراسة الثامنة:

دراسة سعيدان حفصة مذكرة ماستر تخصص مالية بنوك تحت عنوان "ادارة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية " دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA (وكالة ورقلة)2015-2016.

تهدف هذه الدراسة الى ظاهرة القروض المتعثرة واسباب زيادتها بالاضافة الى اساليب الوقاية منها وكيفية معالجتها وعليه تم اختيار وكالة القرض الشعبي بورقلة كعينة للدراسة، وذلك للوصول الي اهم الخطوات المستخدمة لادارة هذه القروض وكيفية الحد من زيادتها باستعمال المنهج الوصفي للجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

نتائج الدراسة:

- تحدث حالات التعثر نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.
- ينتج تعثر القرض من سوء نية العميل او احداث واقعة خارجة عن سيطرة المقترض.
- يؤثر القرض المتعثر علي حقوق البنك ويلحق الضرر به للوصول الي طرق لمعالجة القروض المتعثرة يجب وضع خطة معقولة لتسديد القرض.

المطلب الثاني: دراسات عربية

الدراسة الأولى:

دراسة زهير خضر ياسين، مجلة جامعية للعلوم الاقتصادية بعنوان "دور وأهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة"، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العدد46_2015 .

هدفت هذه الدراسة الى إبراز دور النظام المحاسبي للحد من مخاطر القروض المتعثرة وذلك من خلال التطبيق السليم لبعض الإجراءات المحاسبية وما يتبع ذلك من أدوات التحليل المالي، حيث تم التعرف في الجانب النظري والأكاديمي علي مجموعة من الأنشطة والنظم التي لها علاقة بالموضوع ومنها النظام المحاسبي الذي يستطيع المساهمة ولو بجزء في إعطاء المشورة الفنية المتخصصة لإدارة المصرف عند منح القروض أو الحد من مخاطرها إن حدثت في المصرف في حالة وجود قروض متعثرة فيه، أما الجانب التطبيقي تطرق الباحث إلى ما أفرزته هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية علي أداء المصرف.

وتمثلت نتائج هذه الدراسة في:

_ارتفاع معدل القروض المتعثرة في ظل عوامل عديدة منها الأزمات المالية وعدم الموضوعية وضعف السياسات الائتمانية للمصارف.

_ساهم النظام المحاسبي في الحد من تأثير القروض على الوضع المالي للمصارف.

_يعتبر الاستخدام الأمثل والفعال لأدوات التحليل المالي بالتنسيق مع النظام المحاسبي احدى الطرق للحد من مخاطر هذه القروض المتعثرة.

الدراسة الثانية:

دراسة شاهين ومطر تحت عنوان "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية العاملة في فلسطين" هي عبارة عن مجلة في جامعة النجاح للابحاث مجلد الخامس والعشرين العدد الرابع، غزة فلسطين2011.

هدفت هذه الدراسة الى الوصول لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية والتمييز بين الغير متعثرة والمتعثرة وقد استخدم الاسلوب الاحصائي "التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات "وذلك للتوصل لأفضل مجموعة من المؤشرات المالية نذكرها فيمايلي :

زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للمصارف المعدة وفقا حسب القواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية الامر المؤدي الي مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف علي حقيقة النسب المالية التي يستند اليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر.

الدراسة الثالثة:

دراسة نضال العربيد، وهي عبارة عن مجلة في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد الثالث والعشرين العدد الثاني تحت عنوان "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري" 2007.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الاهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري مابين فترة 1998-2005 اعتمادا علي البيانات المالية في تلك الفترة .

وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج وذلك من خلال تقييمها للاجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة حيث تشير الي وجود قصور واضح لدي المصرف لاعداد الدراسات الائتمانية حسب المعايير والاعراف الفنية المصرفية وكذلك غياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج اعماله وتطورها بعد منح القرض الذي ادي الي نشوء ائتمان مصرفي متعثر.

الدراسة الرابعة:

دراسة هلا بسام عبد الله الغصين، مذكرة ماجستير لسنة 2004 بعنوان "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات "دراسة تطبيقية علي قطاع المقاولات في غزة فلسطين.

هذه الدراسة هدفت للتوصل الي افضل مجموعة من النسب المالية الممكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة.

لتحقيق ذلك تم احتساب 22 نسبة مالية لعينة مكونة من 10 شركات متعثرة و 16 شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية ل 3 سنوات 2000-2001-2002

وتم تحليل هذه النسب باستخدام اسلوب احصائي والمعروف ب "الانحدار اللوجستي" وتوصل الى النموذج المكون من النسب المالية التالية:

- راس المال العامل الي مجموع الأصول.
- نسبة الايرادات الي الأصول.
- نسبة الذمم المدينة الي الاصول المتداولة.

ولخصت الدراسة الي امكانية استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة وكذلك بزيادة الاهتمام بأعداد القوائم المالية اعتمادا علي تحليل النسب المالية.

الدراسة الخامسة:

دراسة سيف الدين حسين علي الشاعر، هي عبارة عن بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير 2012 بعنوان "اسباب الديون المتعثرة واثرها علي الاستثمار في البنوك التجارية بالسودان خلال فترة (2006-2010)".

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الاسباب المؤدية للتعثر وكذلك تحديد المشاكل التي تحدث بسبب التعثر وكيف تؤثر علي حجم التمويل وكذلك اقتراح حلول للحد من التعثر.

نتائج الدراسة:

-استيلاء التمويل عن طريق المرابحة علي النصيب الاكبر من التمويل المصرفي وذلك بالرغم من ضعف العائد مقارنة بارتفاع نسبة التعثر وتكلفة التمويل.

- عدم توفر المعلومات الكافية لدي البنوك عن العملاء وكذلك عدم التشديد في اتخاذ الاجراءات القانونية ومتابعة العملاء المتعثرين.

المطلب الثالث :دراسات أجنبية

الدراسة الأولى:

Donald I ,Altman (1968),Financial ratios "discriminant analysis the prediction of corporate bankruptcy",the journal of finance .

هدفت دراسة Altman 1968إلى البحث عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وذلك من خلال دراسة النسب والمؤشرات المالية للمقارنة بين الشركات، وقد تم استخدام نموذج (NZ-SCORE) والمتكون من مجموعة من النسب المالية التي اشتملت عينة الدراسة 33 شركة مفلسة واستخدمت 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات وتم تحليلها باستخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات.

من نتائج الدراسة توصل Altmanإلى5 نسب ماليةقادرة علي التنبؤ بوقوع الإفلاس وهي علي التوالي :رأس المال العامل إلي إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات والمبيعات إلى مجموع الأصول .

وكان النموذج قادر علي التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بنسبة83%.

الدراسة الثانية:

- Wurim Ben Pam,Discriminant Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy in the banking Sector of Nigeria,International Journal of Finance and Accounting 2013 ,2(6)

ان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقق من فاعلية نموذج التحليل التمييزي المتعدد(الذي قدمهAltman، 1968)للتحقق من سلامة هاته البنوك، ويشكل "مصرفان فاشلان" و "مصرفان غير فاشلين" (وفقا لما قرره مصرف نيجيريا المركزي) عينة الدراسة خلال فترة خمس سنوات (1999-2003)، وخلافا لموقف الهيئات التنظيمية تبين أن درجة التمييز Z من مجموعة البنوك الفاشلة تقل عن 1.80أي Z<1.80 في حين أن مؤشر Z من البنوك التي صنفت حتى الآن بأنها "بنوك غير فاشلة " وجد انه اعلي من 3.00 أي Z>3.00.

وقد توصل إلى أن نموذج (Multiple Discriminant Analys) لايزال أداة قوية للتنبؤ باحتمالات فشل في الدراسة، حيث يتم تحليل البيانات علي أساس متغيرات تمييزية مثل :رأس المال العامل، الأرباح المحتجزة ، الأرباح قبل الفوائد والضرائب، حقوق الملكية، إجمالي الأصول وإجمالي الديون، وبعد ذلك يتم حساب نموذج التحليل التمييزي ويعطي النموذج المستخدم في هذه الدراسة علي النحو التالي :

$$\mathbf{Z=1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.999\ X5}$$

حيث :

Z =درجة التمييز

X1= رأس المال العامل إلي إجملي الأصول .

X2= الأرباح المحتجزة إلي إجمالي الأصول .

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرئب على إجمالي الأصول.

X4 = قيمةحقوق الملكية إلى إجمالي الديون

X5 = إجمالي الأرباح إلى إجمالي الأصول

يتم استخدام قاعدة قرار بعد الحسابات للتمييز بين البنك والفاشلة وغير الفاشلةعلى النحوالتالي:

الجدول يمثل قاعدة القرار بشأن التمييز بين المصارف الفاشلة وغيرالفاشلة

نوعية أداء البنك	قيمة Z
الأداءضعيف / منطقةالإفلاس	Z<1.80
الأداءالسليم	1.80<Z<3.00
سليمجدا	Z>3.00

المصدر :منإعدادالباحثاستنادإلىالنتائجالمتوصلإليها.

وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج أهمها:

- يعتبر نموذج التحليل التمييزي المتعدد أداة فعالة وقويةفي التنبؤ بفشل القطاع المصرفي.
- تعد السيولة والربحية وكفاءة التشغيل ودور ان إجمالي الأصول(والتي هي المتغيرات الرئيسيةفي درجةZألتمان)أدوات قويةجدا في تحديدقوةالبنك، وهنا مفهوم الدخل التشغيلي الذي ينص علن" الشركة التي لايمكن أن تولدالدخل التشغيلي كافية لتغطية نفقاتهاالتشغيليةلابد أن تفشل أوتموت".
- وكذلك يمكن أيضاأن تكون معلم اتأخر يمثل ربحيةالسهم،وتوزيعات الأرباح للسهم،ونسبة الفائدةالمكتسبة للفائدة المدفوعة ،أدوات تعاونية قوية)إلى جانب MDA في تحديدقوة البنوك .

الدراسة الثالثة:

Donald **w**. **Beaver** (1966),**financial ratios as predictors of failure**, journal of accounting research.

وضع بيفر نموذجا لقياس فشل الشركات باعتماده علي بناء نموذج بالنسب المالية حيث اجريت الدراسة علي عينة مكونة من 79شركة فاشلة و 79 شركة غير فاشلة خلال فترة 1954- 1964.

وفي تحليله اعتمد علي 30نسبة مالية وعلي اسلوب التحليل الاحادي وذلك بتحليل كل نسبة ل 5 سنوات متتالية.

- التدفق النقدي الى الدين الكلي.
- صافي الدخل الى اجمالي الأصول.
- اجمالي الديون الى الاصول الكلية.
- راس المال التشغيلي الى الاصول الكلية.
- نسبة التداول.

الشركات الفاشلة مقارنة مع الشركات الناجحة تتميز بانخفاض مخزونها ومن افضل النسب للتنبؤ بفشل الشركات هما :نسبة التدفق النقدي الي اجمالي الخصوم ونسبة صافي الربح الي اجمالي الأصول.

خلاصة الفصل

في دراستناتطرقنا إلىمجموعة من الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بموضوع دراستنا او بالأحرى شملت معظم جوانب الدراسة، و من هذه الدراسات ما كانت جزائرية وعربية وأخرى اجنبية.

ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا ان دراستنا ونتائجها قاربت الدراسات الجزائرية، دراسة نجراوي عبد المجيد واتشي شعيب، ودراسة ابيش بلال.

الفصل الثالث:
الادبيات التطبيقية حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها

مقدمة الفصل

بعد إلمامنا بكل ما يتعلق بالقروض المتعثرة بداية بالمفاهيم العامة حول القروض المصرفية المتعثرة وأسبابها ومراحلها وصولا إلى أساليب علاجها والوقاية منها أضفنا عليها مجموعة من الدراسات الميدانية محاولين تطبيق الجاني النظري مع التطبيقي .

ولتوضيح مشكلة التعثر أكثر اخترنا البنك الخارجي الجزائري وذلك بتخصيص حالة معينة للدراسة والتي سنشخص فيها حالة القروض المتعثرة وطرق معالجتها والأسباب المؤدية للتعثر وصولا إلى الإجراءات المتخذة لتحصيله.

المبحث الأول: منهجية الدراسة والأدوات المستعملة في اجراء الدراسة التطبيقية

لكي نثبت مصداقية ومدى فعالية المعلومات التي قدمناها خلال الدراسة وجب علينا التركيز بالدرجة الأولى على الطريقة والأدوات المستعملة في ذلك، والتي من خلالها نتمكن من المصداقية على الفرضية المطروحة او الغائها.

هذا ما سنعرضه في هذا المبحث، حيث ان المطلب الأول سيضم منهج الدراسة والثاني يضم الأدوات المستعملة فيها.

المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية

الفرع الأول: إختيار عينة الدراسة

تم اختيار البنك الخارجي الجزائري المتموقع في ولاية تلمسان (وكالة تلمسان) كعينة مأخوذة من مجتمع البنوك التجارية الجزائرية. وقد تم اختيار هذا المجتمع لتوفره على معلومات عديدة واضحة بإمكانها الإجابة على الإشكالية التي طرحناها في دراستنا، كما انها تساعدنا على تحليل مشكلتنا عن قرب مما يكسبها مصداقية عالية.

حيث يمكننا ان نقدم بعض المعلومات عن وكالة البنك الخارجي الجزائري (وكالة الكيفان 96) فيمايلي:

نشأته :

تم إنشاء البنك الخارجي في إطار سياسة التأميم التي عرفها الاقتصاد الوطني وذلك طبقا للأمر رقم 67-204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 الذي استعاد بموجبه نشاطات ومنشات البنوك الأجنبية :

- القرض الليوني في 01أكتوبر 1967 crédit lyonnais
- المؤسسة العامة في 31 ديسمبر 1967 société générale
- القرض الشمالي في 30 افريل1968 crédit du nord
- البنك الصناعي الجزائري والمتوسطي في 31 ماي 1968 … Banque industrielle de l'Algérie

تحصل البنك الخارجي الجزائري علي هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسس برأس مال اجتماعي قدره 16.000.000.00 دج، المساهمين الرئيسيين في رأسماله هم :

- أموال المشاركة للبناء :35%
- أموال المشاركة للالكترونيك، الاتصالات والإعلام الآلي :35%
- أموال المشاركة للخدمات :20%

- أموال المشاركة للبيتروكيمياء والصيدلة :10%

يسير البنك من طرف المدير العام والذي توكل إليه وظيفتين في البنك الأولى هي رئاسة مجلس الإدارة والثانية هي الإدارة العامة بمساعدة ثلاثة مدراء عامون مساعدون، مكلفون بالإشراف علي وظيفة الالتزامات، الوظيفة المالية، الوظيفة الدولية (التجارة الخارجية).

تطوره :

بعد 24 سنة من الخبرة وبالذات في سنة 1988بعد إصدار القانون رقم 88.01في 12جانفي1988والمتعلق باستقلالية المؤسسات، قام البنك الخارجي بتغيير صفته القانونية وأصبح يوم 05فيفري 1989مؤسسة أسهم مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر بموجب القانون المؤرخ في 01أكتوبر1967.

يملك البنك الجزائري الخارجي فرعين في الخارج هما :

- ✓ البنك الدولي العربي (باريس).
- ✓ البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (ابوظبي).

التعريف بالبنك الخارجي الجزائري "BEA ":

هو بنك يحمل صفة بنك الودائع، يتعامل مع أشخاص طبيعيين ومعنويين، وهو خاضع لقواعد وقرارات القانون التجاري والقوانين الملحقة به أي تلك التي تخضع لها النقود والقروض .

أعطيت للبنك مهمة توفير معلومات تجارية للمؤسسات تسمح لهم بالشراء والبيع بأحسن الشروط وذلك بمراعاة التطور التجاري العالمي .

يحتوي البنك علي قسمين هما :

- قسم للائتمان والودائع .
- قسم للعمليات الخارجية والأجنبية ويتضمن هذا القسم تمويل التجهيز بالإضافة إلي مواضع التكرير والنفط.

البنك الجزائري الخارجي مكلف بالقيام بالعمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الوطنية الكبرى مع الخارج مثل :

- شركة سوناطراك ونافطال.
- شركة النقل البحري .

حيث ساهم بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل، وانشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف، ومصانع الاسمنت في الشلف والحجار، والبنك يقوم بمعالجة كل العمليات البنكية بدون تخصص ويضم حوالي 4200 عامل في 80 وكالة منها وكالة تلمسان ميدان التربص.

الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي :

إذا اعتبرنا أن التخطيط هو أساس ممارسة الإدارة، فالهيكل التنظيمي يعتبر الإطار الخارجي لها إذ يشرح المسؤوليات التي تحدد المشرفين والمنفذين في مجموعة من العلاقات الرسمية التي تهتم بها الإدارة، كما يتصف بنمط يحدد سلوك الأفراد اتجاه بعضهم، أيضا التحديد الوظيفي للأعمال ومستوياتها والسلطات والمسؤوليات الخاصة بين هذه المسؤوليات وظيفيا .

نلاحظ أن شكل الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري يتكون من عدة مديريات والمتمثلة فيما يلي :

- المديرية العامة لإدارة الوسائل .
- المديرية العامة لإدارة التنمية .
- المديرية العامة لإدارة الالتزامات .
- المديرية العامة للتجارة الخارجية .

وكل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل الأتي :

الشكل 03: الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي

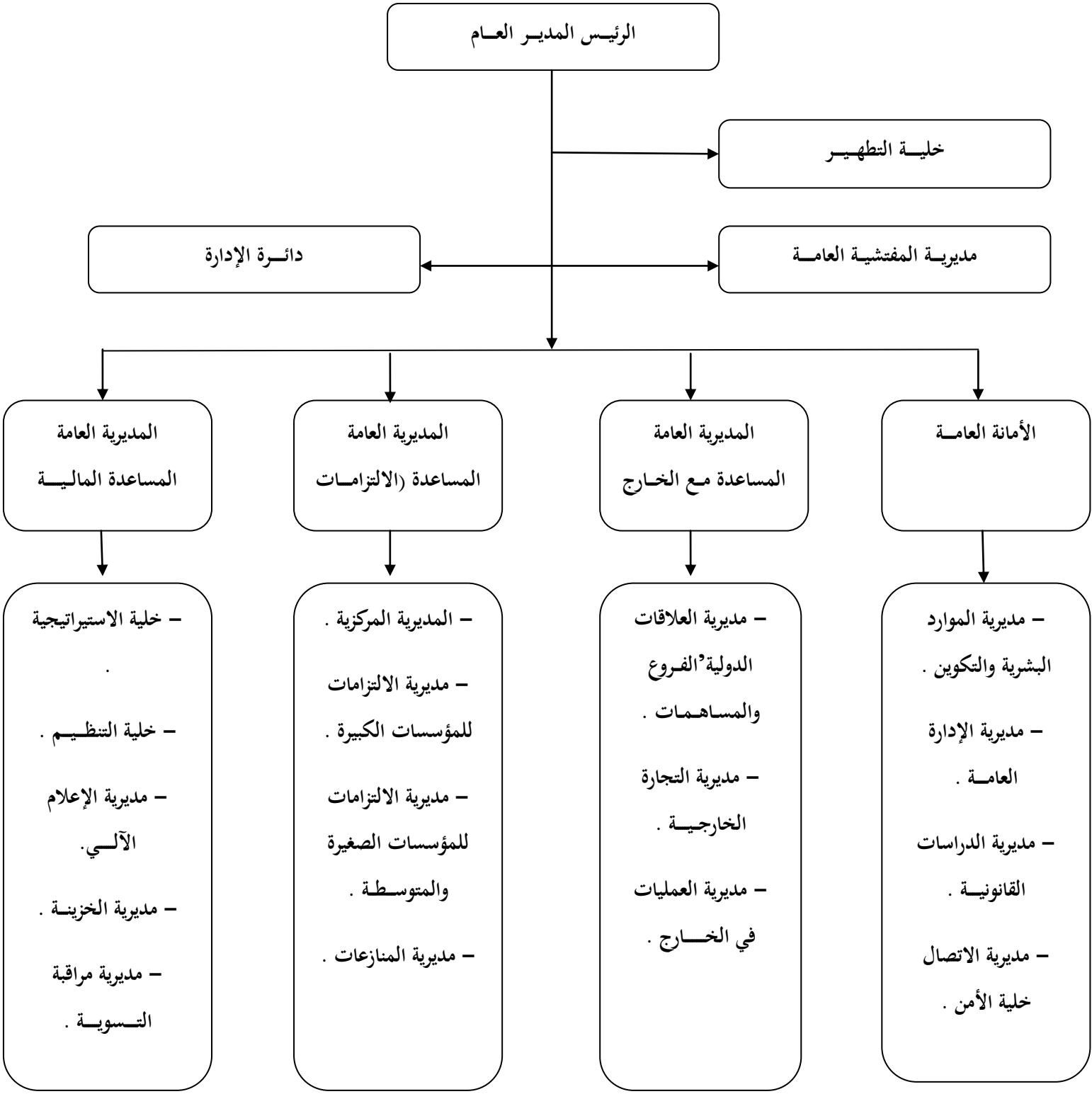

(المصدر :WWW.BEA.COM)

الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان :

تتواجد بالوكالة المصالح التالية :

1. **مصلحة الصندوق** : تنقسم هذه المصلحة إلي مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات منها :

- ✓ التحصيلات بأنواعها .
- ✓ عمليات السحب والدفع .
- ✓ عمليات التحويل .
- ✓ عمليات المقاصة .
- ✓ عمليات المحفظة .

2. **مصلحة التجارة الخارجية** : من بين المهام التي تؤديها هذه المصلحة هي:

- ✓ عملية السحب والدفع بالعملة الصعبة .
- ✓ التحصيلات بالعملة الصعبة .
- ✓ عمليات التجارة الخارجية .

3. **مصلحة الالتزامات** :تعمل هذه المصلحة على ما يلي :

- ✓ دراسة القروض .
- ✓ دراسة الالتزامات القانونية والتحصيل .
- ✓ العمل على تكوين الملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية والفردية ...الخ .
- ✓ تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الالتزامات المقدمة للبنك ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .
- ✓ القيام بدراسة ميدانية للتأكد من سلامة طلبي القرض .
- ✓ إجراء المقابلات مع العملاء والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض .

4. **مصلحة النزاعات** : تتولى هذه الأخيرة ما يلي :

- ✓ الاهتمام بقضايا النزاعات .

- ✓ الاهتمام بعمليات التحصيل القضائي في حالة عدم سداد القرض .

5. **مصلحة التسيير الإداري** : تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- ✓ تسيير موارد الوكالة .
- ✓ الاهتمام بالتنظيم والرقابة .
- ✓ التسيير الآلي للعمليات .

يمكن توضيح هذه المصالح في الشكل التالي :

الشكل 04: الهيكل التنظيمي لوكالة تلمسان 096

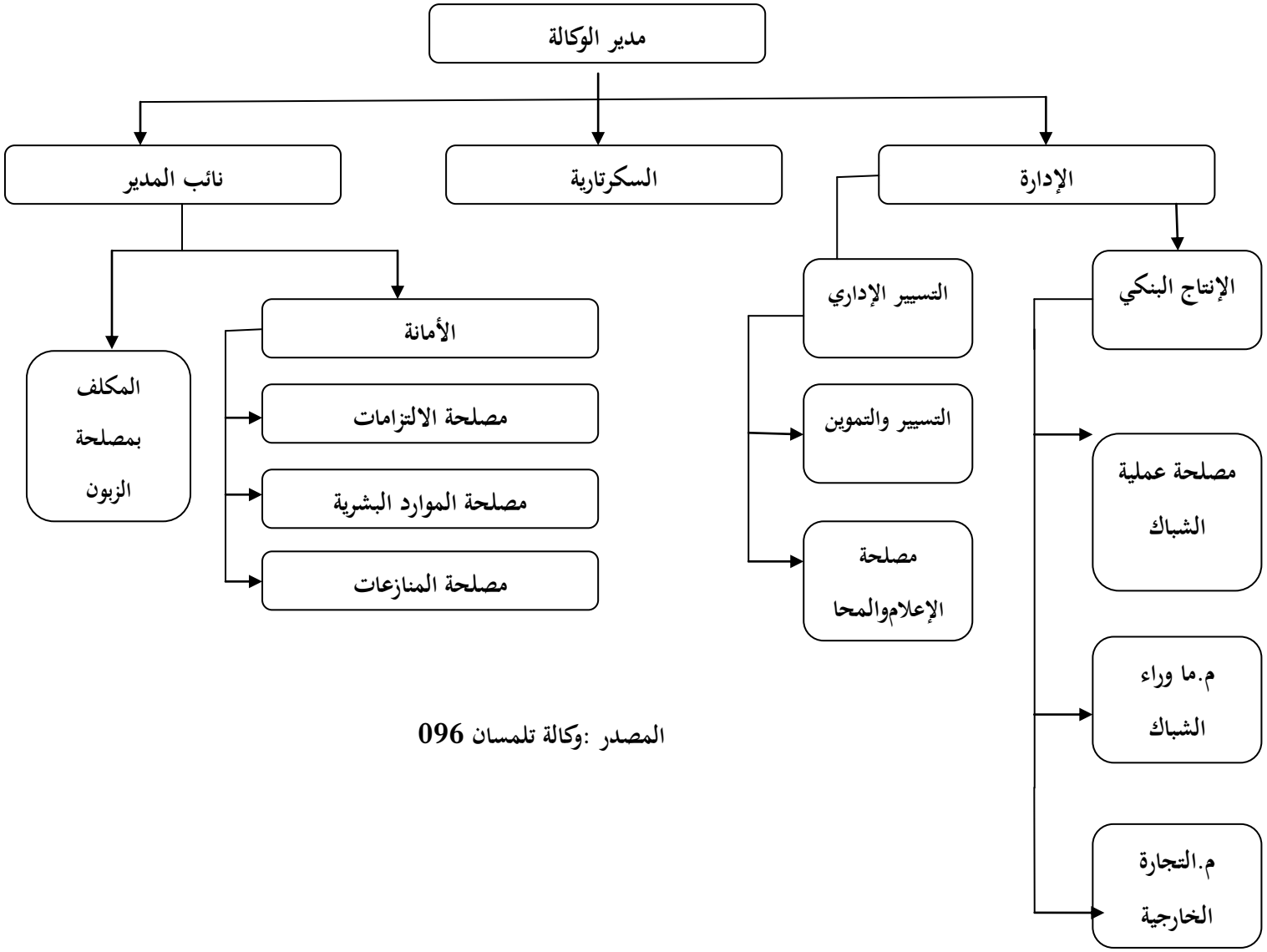

المصدر :وكالة تلمسان 096

دور وأهداف البنك BEA :

يتمثل دور ومهام البنك في ما يلي :

- ❖ جمع وتحصيل الأموال من القطاعات الخاصة والعامة واستثمارها ويعتبر الدور الرئيسي .
- ❖ تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة كالسحب علي المكشوف والتسبيقات المباشرة أو الغير مباشرة وتشمل القروض بالتوقيع والاعتماد ألمستندي والكفالة .
- ❖ تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات .
- ❖ ترقية العلاقات بالنسبة للجزائر من خلال الاستيراد والتصدير
- ❖ تمويل التجارة الخارجية وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية .

أما أهداف البنك فهي كما يلي :

- ❖ الربح وتحقيق الاستمرارية والتوسع وتطوير الحصة السوقية.
- ❖ ترقية الصادرات من المواد المصنعة لجميع نشاطات الاقتصاد الوطني .
- ❖ تطوير وإدخال أنواع جديدة من المنتجات والخدمات الى البنك.
- ❖ التسيير الفعال للموارد البشرية وذلك بإدخال الوسائل المادية والتقنية حسب حاجة البنك من جهة والمتعاملين من جهة أخرى.

أنواع القروض التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري:

أ- **قروض الاستغلال** : هو مخصص لتمويل الاصول المتداولة للمؤسسة خلال فترة الاستغلال تكون مدته لاتتعدى24شهر على الاقل وهذا القرض ياخذ شكلين اما عن طريق الصندوق او عن طريق الامضاء . **الملحق (01-01)**

- **القرض المباشر** :

- تسبيق على السندات التجارية .
- تسهيلات الصندوق.
- كشف على الحساب.
- القرض الموسمي.

- تسبيقات علىالفاتورات.
- تسبيقات على السندات.
- تسبيقات على الصفقات العمومية .
- تسبيقات على المخزون.

- **القروض الغير مباشرة :(عن طريق الامضاء)**

- الضمان الاحتياطي .
- الكفالة الجمركية (حتمية الضمان الجمركي ،تعهد الدين عند الخصم، قبول مؤقت،ضمان لقيمة اعتبارية عند ايداع تعهد D4 .8)
- تعهد من اجل دفع الضرائب المتنازع عليها .
- تعهدات لصفقات المزايدة او المناقصة.
- كفالات استرداد التسبيقات .
- كفالات حسن التنفيذ.

ب- **قرض الاستثمار** :مدة تسديد هذا القرض تكون متعلقة بمدة حيازة الاستثمار الممول بما فيه التدفقات النقدية الناتجة عنه وتكون مدته لا تتعدى سبع سنوات علي الاكثر ، ويتضمن مايلي :

- قروض الاستثمار المباشرة والغير مباشرة .
- قرض متوسط الاجل .
- ضمان القرض الخارجي (قرض المستورد). **الملحق (01-04)**

اجراءات وخطوات منح القرض :

هناك عدة اجراءات وخطوات لعملية منح القرض اهمها :

أ- **التعرف علي صاحب القرض** :ويكون ذلك بالتعرف على الزبون اولا بالقيام بحوار معه لاخذ بعض المعلومات المتعلقة به مثل :نوع المهنة والنشاط ، السن ، مقر السكن، نوع القرض المطلوب ... الخ حيث هذه المعلومات تكون مساعدة علىمنح

القرض لطالبه او عدم منحه وقبل تقديم اي وثائق متعلقة بتكوين ملف القرض على البنكالتاكد ان كان الزبون يملك حساب جاري باسمه من اجل الحصول على القرض.

لفتح حساب جاري لدى البنك يجب توفر مايلي :

✓ **بالنسبة للاشخاص الطبيعيين : الملحق (01-02)**

- شهادة ميلاد .
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها .
- شهادة الاقامة .
- نسخة من السجل التجاري .
- نسخة مصادق عليها لشهادة عدم الخضوع للضريبة .

✓ **بالنسبة للاشخاص الاعتباريين : الملحق (01-03)**

- شهادة ميلاد رقم 12 لكل من الممضيين.
- نسخ من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها لكلا المساهمين .
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليه من CNRC.
- نسخة من شهادة عدم الخضوع للضريبة مصادق عليها .
- نسخة مصادق عليها من STATUS.

ب- **تقديم ملف القرض** :يجب على المقترض قبل اي دراسة تقديم ملف القرض متضمنا الوثائق التالية سواء كانت بقرض الاستثمار او الاستغلال حيث يقدم المقترض مشروعه في شكل مذكرة تتضمن كل المعلومات وهي (تعريف المؤسسة الطالبة للقرض، نوع القرض ،الهدف من اخذالقرض ،منح القرض ،الضمانات المقترحة .... الخ)

- **الوثائق القانونية اللازمة لقرض الاستثمار :**

- لطلب القرض موقع من المسئول المخول له ذلك.
- محضر انشاء المؤسسة وتعيينها .
- المستندات التي تثبت حصص المساهمين والمقاولين والشركاء .

- نسخة من السجل التجاري .
- عقد الايجار او عقد الملكية (ملكية العقار ،الاراضي ، المحل التجاري).
- الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج لخمس سنوات الاخيرة السابقة .
- مخطط التمويل ل 4 سنوات القادمة .
- وضعية المؤسسة اتجاه البنوك الاخرى والمقرضين بصفة عامة .
- وضعية المؤسسة اتجاه الهيئات الجبائية وشبه الجبائية والضريبة .
- التصريح برقم الاعمال ل 3سنوات.
- فواتير التجهيزات المراد اقتناؤها .
- ترخيص او الاعتماد لانجاز المشروع الصادر من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة او وكالة الترقية .
- محضر قضائي حول مقر العمل .
- تصريح ضريبي مصادق عليه .
- الكشف الكمي والتقديري .
- صندوق الضمانات لقرض الاستثمار CGSI.

- **الوثائق القانونية اللازمة لقرض الاستغلال : الملحق (01-05)**

تقدم المؤسسة 3 نسخ عند الطلب: الاول تكون للوكالة التي طلب القرض منها والثانية للوكالة الجهوية اما النسخة الثالثة تكون للمديرية العامة .

ملاحظة : يحتوي قرض الاستغلال على نفس وثائق قرض الاستثمار ماعدا الوثائق الموالية :

- طلب خطي .
- المدخلات والمخرجات من نشاط العملية (الجدول المالي مقسم الي اربع فصول)
- نسخة من السجل التجاري + وثيقة تقدم من طرف المديرية العامة للضرائب +اشهار بالتعريف .
- عقد تاسيس الشركة .
- المعلومات الشخصية (الاسم ،اللقب ، المدة ، المبلغ)... الخ .

ت– تقييم المكلف بدراسة ملف القرض :

وهذه من اهم المراحل حيث يركز البنك على اخذ المعلومات واهمها :نوع وشكل القروض ، المبالغ الممنوحة سابقا مع تاريخ استحقاقها ،الضمانات وقيمتها ،القروض المطلوبة مع تواريخ الاستحقاق التقديرية ،التزامات المؤسسة اتجاه البنوك الاخرى . حيث تقوم هذه المرحلة بما يلي :

1- **التعرف على المؤسسة وتقديمها :**

على المكلف بالدراسات التعرف على المؤسسة المقترضة باعتبارها مجمعةلامكانيات بشرية ومالية ويكون هذا قبل فحص الوثائق المقدمة في ملف طلب القرض وهذا العنصر يكون من خلال :

❖ **تاريخ المؤسسة** :حيث ترتكز علىمايلي :

- ✓ الاقدمية وتاريخ انشاء المؤسسة وتطور طابعها القانوني وتطور نشاطاتها وطبيعته .
- ✓ الشكل القانوني للمؤسسة وتاريخ الدخول في علاقات مع البنك .

❖ **الموارد البشرية** :بعد التاكد من الوضعية القانونية للمؤسسة يقوم البنك بتحليل مستوي المؤسسة وذلك من خلال تدخلهم في تسيير شؤون المؤسسة كذلك الاهتمام بمستوىالتاطير ومستوى العاملين بالمؤسسة والهيئة المساعدة من خلال التركير على:

- **بالنسبة لمدير المؤسسة:**

- المعلومات الشخصية (السن ، الوضعية الاجتماعية ، اخلاقه ، السمعة ... الخ)
- هل له وظائف اخرى خارج المؤسسة ؟
- سلوكه، نشاطه وحيويته... الخ
- هل له علاقة بمالكي راس مال المؤسسة ؟

- **بالنسبة للهيئة المساعدة له:**من الواجب معرفة المعلومات التالية:

- مقدار تفويض المسؤولية، وتكوين افراد الهيئة.
- اقدمية العمال المسؤولين.
- كيف تتم عملية التوظيف والترقية بالمؤسسة ؟

- **بالنسبة للعمال**: اهم العناصر التي يجب دراستها هنا هي:

- سياسة التوظيف ومعدل التغيب.
- دوران العمال على مناصب العمل.
- مؤهلات العمال العملية ومدى انسجامهم مع تخصصهم.
- الجو السائد بين العمال.

2- **المنتوج**: هنا تسمح لنا الدراسةبتحديد ما اذا كانت السلعة أساسية او ثانوية، او ان هذا المنتوج ما هو الا سلعة كمالية، وياخذ أيضا بعين الاعتبار هل من الممكن ان يعوض المنتجالت الأخرى ؟ وما هوالسعر المقترح لهذا المنتوج؟

3- **السوق**:يتعلقالامر هنا بالترف على كيفية تمركز المؤسسة الطالبة للقرض في فرعها الوظيفي، إضافة الى حصة المؤسسة في السوق وتطورها خلال الزمن سواء نقصان او زيادة، ويأخذ بعين الاعتبار أيضا مقدار المنافسة والمؤسسات إضافة الى مدى ارتباط المؤسسة مع عدد محدد من الزبائن الكبار والتعرف على نوعية الزبائن والموردين وحجمهم المالي وسمعتهم... الخ

الضمانات والمخاطر:

- **المخاطر** : تعتبر القروض مشكلة بالنسبة للبنك وذلك لما فيه من مخاطر ومن أهمها :

❖ خطر تغير الصرف بالعملة الأجنبية .

❖ خطر منافسة السوق .

❖ خطر العمليات .

❖ خطر عدم التسديد .

❖ خطر إفلاس الزبون (قد يكون مادي أو معنوي) .

- **الضمانات** : توجد مجموعة من الضمانات نذكر أهمها :

❖ **الضمانات الغير منقولة** :

✓ **الرهن الرسمي** : يتضمن ثلاثة أنواع :الرهن الرسمي القانوني، الرهن الرسمي العقاري، الرهن الرسمي الاتفاقي.

✓ **الرهن الحيازي** : وهو ثلاثة أنواع :الرهن الحيازي للمحل التجاري، الرهن الحيازي للمعدات والأدوات، رهن سندات الخزينة.

❖ **الضمانات المنقولة :**

✓ السندات .

✓ تكلفة عائمة وهي عبارة عن المؤسسة الحالية منها والمخصصة لضمان قرض معين.

الفرع الثاني: المنهجية المتبعة ومصادر المعلومات

1- **المنهجية المتبعة:** لأجل الوصول الى الهدف المسطر والاجابة على مختلف الأسئلة المطروحة، سيتم الاعتماد على منهجين، الأول المنهج الوصفي لتعريف القروض والقروض المتعثرة، والكشف عن المتسبب الأول في مشكلة التعثر، اما المنهج الثاني فهو المنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد في الدراسة الميدانية على البنك الخارجي الجزائري بتلمسان كعينة من خلالها يتم جمع المعلومات اللازمة عن موضوع دراستنا خلال فترات مختلفة وتطورها وتأثيرها على البنك لاختيار صحة الفرضيات المطروحة، أيضا تتبع مراحل حدوث المشكلة محل الدراسة عن قرب، باتخاذ حالة معينة من البنك وإسقاط الضوء عليها، محاولين الربط بين الجانب النظري والتطبيقي واستخلاص نتائج نهائية.

2- مصادر المعلومات:

أ- المصادر الأولية: من اجل الدراسة الميدانية تم اللجوء الى وكالة البنك الخارجي الجزائري بولاية تلمسان، بهدف الاستدلال بمعلومات قيمة تفيدنا في دراستنا.

ب-المصادر الثانوية: تمت معالجة الجانب النظري لموضوعنا من خلال البينات الثانوية وذلك اعتمادا على عدة مراجع متاحة باللغة العربية المتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، المداخلات وبعض المقالات والمجلات...

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية

لتسهيل الدراسة التطبيقية والتعمق في موضوعنا تم الاعتماد على ما يلي:

المقابلة الشخصية: تفيدنا هذه الأخيرة في التأكد من الحقائق عن طريق مختلف الأسئلة والتحاور مع موظفي وكالة البنك الخارجي الجزائري التي تخص القروض بصفة عامة والقروض المتعثرة بصفة خاصة، وذلك من أجل فك الاستفسار الذي يدور حول اشكاليتنا ومناقشتها.

وعليه يكمن الاعتماد على المقابلة الشخصية بهذف التوصل الى فهم واضح لإشكالية البحث والحصول على طرق وأساليب معالجة المشكل المطروح.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية

بعد ان قمنا في المبحث السابق بتوضيح الطريقة المتبعة في الدراسة، إضافة الى الجانب النظري الذي تطرقنا اليه في الفصل الأول. سنقوم في هذا المبحث بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها، والتي من خلالها سلطنا الضوء على مشكلة القروض المتعثرة والحقائق التي تبقى غامضة، إلا انه سنحاول الكشف ولو بقدر قليل عنها، حيث سنعرض نتائج الدراسة التطبيقية ونفسرها، ونتطرق الى مناقشة وتحليل حالة من حالات القروض المتعثرة.

المطلب الأول: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في وكالة البك الخارجي الجزائري

❖ **خطوات تحصيل القروض المتعثرة في البنك :** لكي يتمكن البنك من تحصيل ديونه قام بإنجاز دورة تدريبية هدفها النهائي هو :

- تحديد الخطوات الأكثر ملائمة لاسترداد الديون.
- تصنيف القروض المتعثرة على أساس المخاطر.
- ضمان الرصد الدقيق للدين المتعثر.
- محاولة استرداد الدين وديا أي قبل اللجوء للتقاضي وذلك عن طريق انعاش العميل.
- اذ لم يتمكن استرداد الدين وديا يتم اللجوء الى القضاء.

❖ **مسار استرداد الدين :**

الشكل 05: خطوات تحصيل القروض

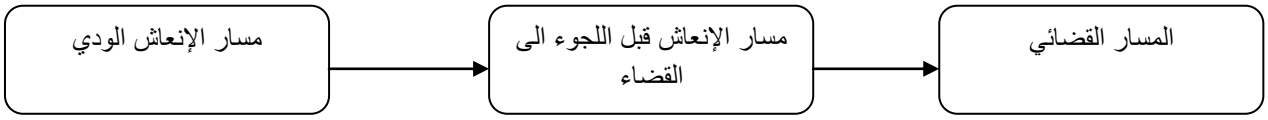

(من اعداد الطالبتين استنادا على المعلومات التي تم تقديمها من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري)

1- مسار الإنعاش الودي:

أ- الإجراءات التي يتم اتخاذها قبل تعثر القرض:

✓ المراقبة المستمرة لجدول اهتلاك القرض الخاص بالعميل وذلك باستخدام النظام الالي الخاص بالبنك.

✓ تحديد جدول يظهر الاستحقاقات الشهرية القادمة.

- ✓ اعلام الزبون بالقسط المستحق ودعوته للتسديد باستخدام الهاتف او بمراسلة تتضمن الإشارة الى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة المتبقية لاستحقاق القسط.

ب–الإجراءات التي يتم اتخاذها عند تعثر القرض:

إذا لم يتجاوب العميل مع دعوة البنك للتسديد، يقوم المكلف بالتحصيل ب:

- ✓ ارسال الزبون رسالةتذكيرتتضمن تاريخ استحقاق القسط، والمهلة الممنوحة للتسديد، وهي 08 أيام من تاريخ استلامه للرسالة.
- ✓ إذا لم يتجاوب الزبون، يتولى المكلف بالتحصيل برمجة زيارة المقر الاجتماعي للعميل، والهدف من هذا الفعل هو تشخيص ومعرفة الإشكاليات والصعوبات التي منعته من التسديد، ومحاولة إيجاد حلول لتحصيل المستحقات وهنا يقوم المكلف بتحرير ملخص حول الزيارة التي قام بها.
- ✓ المدة اللازمة للقيام بالزيارة الميدانية هي 30 يوم من تاريخ تسجيل القسط الغير مستحق، والمدة اللازمة للقيام بجميع الأنشطة لا يجب ان تتجاوز 90 يوم.

2- مسار الإنعاش قبل اللجوء الى التقاضي:

في هذه المرحلة وحسب القانون المدني، تبين ان:

- الدين المؤكد: يعني وجود وثائق تثبته كاتفاقية القرض.
- الدين السائل: يعني ان مبلغ الدين محدد بدقة.
- الدين المستحق: ويعني ان تاريخ الاستحقاق قد مضى.

وفي هذه المرحلة يجب على المكلف بالتحصيل ان يقوم بمايلي:

- ❖ ارسال الرسالة الأولى (رسالة اعذار) لعدم سداد الدين وهذه العملية اجبارية حيث يجب على العميل ان يسدد في مهلة 08 أيام إبتداءا من تاريخ استلامه للرسالة. **الملحق (02–01)**.
- ❖ اذ لم يتجاوب الزبون، يقوم المكلف بالتحصيل بإرسال إعذار ثاني للعميل، ويكون في شكل استدعاء، والذي هو عبارة عن عقد غير قضائي يوجه للعميل عن طريق محضر قضائي لتسديد مستحقاته في مدة لا تتجاوز 08 أيام ابتداء من تاريخ استلامه للاستدعاء.**الملحق (02–02)**

❖ وإذا لم يستجب العميل للإعذار الثاني، يوجه له إعذار ثالث عن طريق المحضر القضائي، مع امهاله 08 أيام لتسديد دينه في البنك.**الملحق (02-03)**.

وفي الوقت نفسه، يقوم البنك بتحويل الدين إلى حساب التعثر، ومنه تخصيص إحتياطات مالية، وهنا تتم العملية وفقا لمايلي:

- بعد إرسال ملفات العملاء الى الجهة المختصة بدراسة ملفات العملاء المتعثرين والتي تقع على مستوى المديرية الجهوية.
- تقوم هذه اللجنة بدراسة ملفات العملاء، وتحدد لهم نسبة مئوية وفق 03 نسب معينة:

20% وهي نسبة تكون للحقوق ذات مشكل وتوضع في حساب عدم التسديد.

50% وهي نسبة تكون للحقوق الجد خطرة، وتوضع في حساب التعثر في انتظار التسديد.

100%وهي نسبة تكون للحقوق المعدومة وتوضع مباشرة في حساب التعثر.

3- المسار القضائي:

هنا يقوم البنك بتحويل ملف العميل الى القضاء لاستصدار احكام استرداد الدين عن طريق بيع العتاد المرهون او الاستحواذ على الأموال المحجوزة لدى البنوك التجارية الأخرى، ويقوم بهذه العملية محامي البنك، ويكون عن طريق رسالة تكليف يقدمها له البنك.

ت-تكوين الملف الموضوعي القانوني:

- نسخة من اتفاقية القرض.
- نسخة من جدول الاستهلاك.
- نسخة من سندات الامر.
- نسخة من كشف الحسابات.
- نسخة من الاعتذارات.

ث-إجراءات استرداد القرض في حالة البنك يحمل الضمانات:

- اجراء الحجز على العتاد المرهون.
- تحيين الضمانات.

ج- إجراءات استرداد القرض في حالة البنك لا يحمل اية ضمانات:

- وقف كل حسابات الزبون لدى البنوك الأخرى.

- حجز ممتلكات وعقارات الزبون، وهذا يستوجب على البنك ان يراسل المركز الوطني للسجل التجاري والمحافظة العقارية، حتى يتعرف على املاكه المادية والعقارية، للمطالبة بحجزها باتفاق مع العدالة.

ح- الاجراءات العادية لتحصيل جزء من الدين او كل الدين:

يكون الدفع وفقا للأمر القضائي، حيث ان البنك يحول ملف الزبون الى صندوق الضمان للمطالبة بتعويض نسبة 70% من أصل القرض الممنوح للزبون، وذلك بتقديم الملف الموضوعي القانوني الذي سبق ذكره.

إلا أن لتعويض صندوق الضمان للبنك يكون عن طريق ضمان ان لا يتوقف البنك عن مطالبة العميل بتسديد مبلغ القرض سواء بنسبة 70 % (المعوضة من طرف صندوق الضمان) او نسبة 30 % (النسبة المتبقية) إضافة الى إجراءات أخرى منها:

- العمل من أجل أن يدفع العميل.
- الدخول مع المساهمين في الشركة.
- اللجوء الى من كفل العميل في حالة تعثره.

البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة:

1- الوكالة: مهمتها تحصيل القروض "وديا" أي القيام بالإجراءات المتعلقة بمرحلة ما قبل النزاعات.

2- المديرية الجهوية: تهتم هذه المديرية بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا، وتخص الملفات التي مستوى تفويضها تابع لها وللوكالة السابقة.

3- مديرية متابعات الالتزامات وتحصيل القروض المتعثرة: مهمة هذه المديرية هو استلام ودراسة ملفات القروض المتعثرة التي لم يكن للمرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات جدوى في استرجاع أصل القرض.

4- لجنة تحصيل القروض المتعثرة: يعقد أعضاء هذه اللجنة اجتماع كل ثلاثة أشهر من اجل دراسة نتائج التحصيل الودي للقرض المتعثر، والوقوف على مدى فعاليتها، ومنه اتخاذ قرار نهائي بانتقال الملف الى مرحلة النزاعات مع إعادة النظر الى الوضعية المالية للمؤسسة المتعثرة.

5- مديرية النزاعات: وتهتم هذه الأخيرة بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا، والتي مستوى تفويضها يعود للمديرية العليا للقروض، ويكون ذلك عندما يتم التأكد ان المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات لم تعطي جدوى، وبالتالي مرحلة النزاعات تبقى الحل الوحيد.

6- لجنة المؤونات: وهي التي تتخذ القرار النهائي حول القروض التي تقرر اعدامها كليا وتكوين مؤونة لها ب 100%

الشكل 06: البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة

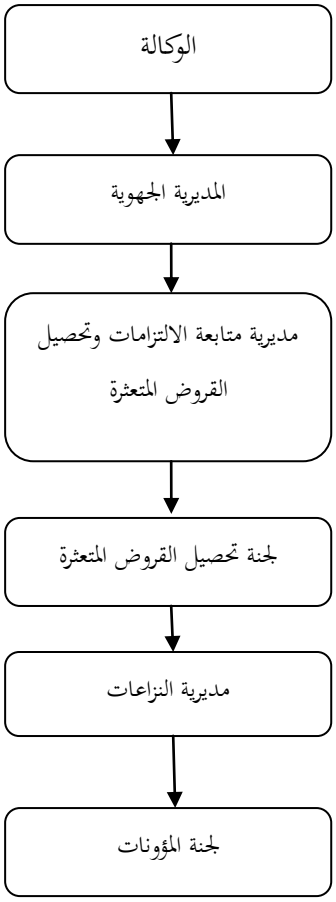

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على المعلومات المكتسبة

المطلب الثاني: تفسير وتحليل حالة قرض متعثر خلال الدراسة الميدانية

في هذا المطلب سنحاول اثبات الفرضيات او نفيها، وقد تعرضنا مسبقا الى ملامح القروض المتعثرة وكيفية معالجتها، وهنا سنسلط الضوء على حالة واقعية لتعثر القرض فيمايلي:**الملحق (03)**

1- عرض المؤسسة:

الشخصيةالاعتبارية: EURL XXXXXX

الطبيعة القانونية: EURL

رأسمالها: 52.000.000.00دج

تاريخ انشائها: 08.03.2003

مقرها: المنطقة الصناعية شتوان، تلمسان

غرضها الاجتماعي: تحويل الورق بجميع أنواعه

الشركاء: معدومين

2- التقديم لسبب القرض:

قدم السيد XXX مدير مؤسسة EURL XXXXXXطلب القرض لشراء آلات جديدة من اجل توسيع العملية الإنتاجية.

- **الآلات:**

ماكينة لقص الورق (coupeuse)

ماكينة لضغط الأوراق وتوضيبها (babderouleuse)

تقدر تكاليف الماكينات ب 135.800.000.00 دج، منها 97.000.000.00 دج يتكفل بها صاحب المشروع. اما الباقي فسيمول عن طريققرض بنكي قيمته 38.800.000.00 دج أي البنك يتكفل ب 80 % وصاحب المشروع يتكفل ب 20 %

- **الضمانات المقترحة:**

- رهن عقاري للطابق الثاني من وحدة الإنتاج،المتموقعة بالمنطقة الصناعية شتوان تلمسان، ذات مساحة تقدر ب 1805م^2.
- رهن عقاري للطابق الثاني من وحدة الإنتاج،مساحته 1600م^2.
- تعهد على بعض الأسهم المتداولة.
- تعهدات من جميع المعدات الممولة من طرف البنك الخارجي الجزائري.
- كفالة تضامنية او شخصية للشركاء.
- تأمينات متعددة الأخطار.

- **بعض المعلومات الابتدائية حول المشروع:**

- يتوسع المشروع بعد فترة قليلة من تاريخ استلام القرض واقتناء الآلات.
- يؤثر المشروع على الاقتصاد الوطني بالمساهمة في تكامل وتوسيع الاقتصاد المحلي والوطني، رفع العمالة، ورفع جودة وقيمة المنتوج.

3- عرض حالة القرض المتعثر:

استفاد العميل XXX من البنك الخارجي الجزائري لوكالة الكيفان-096- تلمسان في 31 جانفي 2015 من قرض الاستثمار التالي:

- مبلغ القرض: 38.800.000.00 دج.
- سعر الفائدة : 5.25%.
- مدته: 5 سنوات.

وقدم الملف وهو يحتوي على ميزانية تقديرية وميزانية افتتاحية وجدول حسابات النتائج التقديري والضمانات.

- **هيكل التمويل:** يبينه الجدول التالي:

البيان	المبلغ	النسبة
المساهمة الشخصية	97.000.000.00	%20
البنك	38.800.000.00	%80

(من اعداد الطالبتين استنادا الى الوثائق المقدمة من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري)

- **طريقة تسديد القرض:** يتم تسديد القرض وفق دفعات ثلاثية، أي كل ثلاثي يدفع ما يعادل7.760.000.00 دج ابتداءا من السنة الأولى.

قبل تقديم القرض للعميل، يقوم البنك بطلب:

- ملف يحتوي على جميع المعلومات الشخصية للزبون.
- تقرير مالي عن المؤسسة يضم الميزانية الإفتتاحية, جدول حسابات النتائج التقديري ل 05 سنوات وميزانية تقديرية ل 05 سنوات قادمة.

- **كيفية تحصيل القرض من طرف البنك الخارجي الجزائري**

الأقسام	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الدفعات الأساسية	7.760.000.00	7.760.000.00	7.760.000.00	7.760.000.00	7.760.000.00
المبالغ في انتظار التحصيل	38.800.000.00	31.040.000.00	23.280.000.00	155.200.000.00	77.600.00.00

(من إعداد الطالبتين استنادا الى المعطيات)

- **تحليل وتفسير الجدول:**

قبل حلول تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من القسط الإجمالي ب 08 أيام أرسل البنك رسالة تذكير للعميل XXX، يذكره فيها أن موعد استحقاق الدفعة الأولى 7.760.000.00 دج على الأبواب. ولكن بعد مرور هذه الفترة (08 أيام من إبلاغه) لم يتقرب العميل من البنك ولم يسجل أي تجاوب. وهذا في دراستنا معناه عدم تحصيل القسط الأول من القرض، حينها قام البنك ب:

1- تحرير الإعذار الأول ورسله للزبون.

2- تكليف شخص مختص بمهمة الزيارة الميدانية للتحري عن الوضع، ومراقبة سير المشروع، ومحاولة معرفة الأسباب التي أدت بالعميل الى عدم تسديد القسط الأول من المبلغ المستحق. وكانت نتيجة هذه المتابعة:

- لا وجود للماكينات التي سحب القرض لاقتنائها.
- لا أساس للفاتورة الشكلية المصاحبة للملف.
- إستخدام القرض المالي في غير الغرض الذي سحب لأجله (أغراض شخصية خفية).
- استعمال أساليب الغش والنصب والإحتيال من قبل الزبون.

3- لم يسجل البنك استجابة العميل للإعذار الأول، فقام بتحرير الاعذار الثاني والثالث على التوالي، وتم ارسالهم عن طريق المحضر القضائي.

وهكذا تبين من الاستحقاق الأول أن العميل ذو سمعة سيئة ولا يمكن أن يسدد لا الدين ولا فوائده، مما جعل البنك يعتبره قرض متعثر، وخصص له مؤونة وتم نقله لحساب القروض المتعثرة.

- **الإجراءات التي قام بها البنك لتحصيل دينه:**

أ- إشعار صندوق ضمان القرض بعدم استحقاق قيمة القرض من الدفعة الأولى إلى الدفعة الأخيرة.

ب- قام البنك بتكوين ملف وجهه لصندوق الضمان، وفيه:

- الإعذارات الثلاثة.
- تقرير الزيارة والمتابعة الميدانية.
- اتفاقية القرض.
- الوثيقة التي تثبت تخلف العميل عن شروط اتفاقية القرض.

ت- التوجه إلى القانون، ورفع القضية الى المحكمة بعد إرسال الملف، وهنا يتم متابعة العميل قضائيا الى غاية استرجاع الدين.

- في هذه الحالة، يقوم صندوق الضمان بتعويض قيمة 70% من قيمة القرض أي 27.160.000.00 دج، اما القيمة المتبقية 30% فتبقى على عاتق العميل.

- **كيفية معالجة القرض المتعثر:**

في هذه الحالة وبالأخذ بعين الإعتبار تقرير المتابعة، فإن امام البنك لم يبقى سوى حل التوجه نحو القضاء. وهو من سيحاول تحصيل القرض بالطرق القانونية.

خلاصة الفصل:

تتعرض البنوك لخسارة عملائها الدائمين رغم أسلوبها المتبع والذي يتوقف على الأسباب التي أدت إلى ذلك بالرغم من الإجراءات القانونية المتخذة لمتابعة التعثر وكذا الدراسة الشاملة عن العملاء ووضعياتهم المالية إضافة إلى حجم الضمانات المقدمة إلا أن خطر الوقوع في التعثر يبقي قائما.

وكنتيجة توصلنا إليها أن غالبا ما يلجا البنك للقضاء لتحصيل حقوقه ونظرا للصعوبات المتواجدة في تنفيذ الأوامر القضائية فنسبة القروض المحصلة تكون قليلة بالمقارنة مع إجمالي القروض المتعثرة.

الخاتمة العامة

الخاتمة

لقد كان هدفنا من هذا البحث إظهار خطورة ظاهرة القروض المتعثرة في الاقتصاد المعاصر خاصة بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية التي تعددت أشكالها و وظائفها و توسعت في الخدمات التي تقدمها في ظل بروز معالم اقتصاد جديد عرف باقتصاد السوق، فكان لزاما عليها أن تتأقلم مع متطلباته .

ونتيجة لهذا يمكن تعريف القروض المتعثرة بأنه القرض الذي توقف العميل عن سداد أصل الدين أو فوائده أو كلاهما معا وذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه التي تكون غير كافية لسداد تلك الالتزامات، ولا تكون الضمانات التي يملكها البنك عالية الجودة و قابلة للتسبيل في الأجل القصير لتغطي كامل قيمة القرض و فوائده.

إن القروض المتعثرة، قضية تحتاج إلى زيادة الجهود الفكرية والعملية لانجاز مهمة إدارتها ، وهي عملية تتعدى نطاق البنوك و المقترضين.....الخ، حيث تحتاج إلى تكامل الأبعاد والجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة ومحققة لأهدافها .

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع إدارة القروض المتعثرة ارتأينا التزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية، تمت الدراسة لتسيير قرض متعثر و معالجته، وتم اختيار وكالة البنك الخارجي الجزائري بتلمسان للتطبيق الميداني.

- **اختبار صحة الفرضيات :**

الفرضية الأولى: اعتمادا علي نتائج الدراسة تعود أسباب تعثر القرض إلي سوء الدراسة الائتمانية التي يقوم بها البنك وكذا سوء تحديد الضمانات وليس علي سوء تسيير العملاء فقط ومن هنا يتبين عدم إثبات الفرضية الأولي .

الفرضية الثانية: بالنسبة لهذه القروض يسعي البنك دائما لوضع طرق علاجية تمكنه من تحصيل مستحقاته فهو يفضل تسيير القروض المتعثرة علي تجنبها وذلك للحفاظ علي عملائه وتجنب فقدانهم و هذا ما يبين صحة الفرضية الثانية .

- **نتائج الدراسة:**

_ظاهرة القروض المتعثرة لا يمكن تجنبها ولكن يمكن معالجتها بوضع إجراءات مناسبة للتقليل من أثارها .

_ الوقوع في التعثر يكون غيرمتوقع.

_ تمثل القروض المتعثرة الخطر الأول للبنك حيث يحاول تجنب المتابعة القانونية وذلك للحفاظ على عملائه الدائمين من جهة وعدم المساس بسمعة البنك من جهة أخري.

_ قد يحدث التعثر بسبب سوء نية العميل أو عدم استخدام هذا القرض في المشروع المقدم للبنك.

_ ينتج التعثر عن عدم التزام العميل بالشروط مع البنك لذا علي البنك التأكد من الشروط لضمان حقوقه وكذلك لتراعي قدرة المقترض علي السداد.

- **التوصيات:**

_إعطاء أهمية أكثر للدراسة الميدانية عند منح القرض

_ علي البنك توجيه العميل أثناء المعالجة تفاديا لفقدانه.

_ تدريب الموظفين العاملين بالبنك لتأهيلهم وذلك عن طريق تكوينهم ببعثات تكوينية في المصارف الكبرى للاستفادة من تجاربها وإدراج برامجديدة للنمو .

- **آفاق الدراسة :**

تبقي التساؤلات مطروحة حول موضوع الدراسة ومن هذه التساؤلات يمكن اقتراحها كمواضيع بحث :

- ❖ دور الإدارة الائتمانية في التقليل من التعثر المصرفي ؟
- ❖ الأساليب الواجب اتخاذها من طرف البنك لتجنب الوقوع في التعثر ؟

وفي نهاية الدراسة نرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بشكل بسيط في إظهار القروض المتعثرة في المصارف والاستفادة منها للأجيال القادمة.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية

I. الكتب:

1) أحلام بوعبدلي،" سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها"، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
2) عبد المطلب عبد الحميد،" البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية للطباعة، الطبعةالأولى.
3) رفقة المحجوب،"المالية العامة"، دار النهضة العربية للنشر، طبعةأولى 1997.
4) دريد كامل الشيب "إدارة البنوك المعاصرة"،دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع 2012.
5) الطاهر لطرش ، "تقنية البنوك" ،ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ط2 2003.
6) جمال أبو عبيد، "إدارة القروض المصرفية غيرالعاملة"، محاضرة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
7) علاء الدين جبل و اخرون، "دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، العدد 95، 2009.

II. الأطروحات والمذكرات :

1) بن بختي عبد الله ,سيدهم عبد الرزاق, "مخاطر القروض البنكية و ضمانات منحها"- دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي - مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر2014-2013.
2) بن بخمةإدريس، "دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015-2016.
3) بوخطة رقاني، خمقاني نريمان، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية"، دراسة حالة بعض مؤسسات ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، 2012-2013.
4) بورزام هدى، "آلية وكيفية تمويل المؤسسات الاقتصادية بالقروض المصرفية"–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 744 سكيكدة- ، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2013-2014، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
5) بلال ابيش، ، "إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية BNA"مذكرة تخرج ماستر تقرت 2015.

6) منال بوعبد الله, سهيلة بريشي" القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها"- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري عين الدفلى- , مذكرة لنيل شهادة الماستر, كليةجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة, 2016-2017.

III. الدوريات والملتقيات :

1) براق محمد بن عمر خالد، مداخلة بعنوان "القروض البنكية المتعثرة: الأسباب والحلول".
2) الدكتور سنوس علي، مطبوعة بعنوان" مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية"، 2015-2016.
3) معلومات قانونية ممنوحة من طرف البنك.

ثانيا –باللغة الأجنبية

1) Donald I ,Altman (1968),Financial ratios ,discriminant analysis the prediction of corporate bankruptcy,the journal of finance

2) Wurim Ben Pam,Discriminant Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy in the banking Sector of Nigeria,International Journal of Finance and Accounting 2013 ,2(6)

3) Donald **w**. Beaver(1966),financial ratios as predictors of failure, journal of accounting research.

قائمة الملاحق

الفهرس

الشكر

الاهداء

الملخص

قائمة الاشكال

مقدمة عامة.....01

الفصل الأول الادبيات النظرية حول القروض المصرفية والقروض المتعثرة ومعالجتها

مقدمة الفصل.....05

المبحث الأول: نظريات عامة حول القروض المصرفية 06

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المصرفية.....06

الفرع الأول: ماهية القروض المصرفية ومصادرها واهميتها.....06

الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية.....08

الفرع الثالث: العناصر المحددة للقروض.....10

المطلب الثاني: سياسة الإقراضالبنكية.....11

الفرع الأول: منح القروض و تحصيلها.....11

الفرع الثاني: مخاطر الاقراض.....12

الفرع الثالث: الضمانات المقدمة عند منح القروض.....14

المبحث الثاني الادبيات النظرية حول القروض المتعثرة 17

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القروض المصرفية المتعثرة.....17

الفرع الأول: ماهية القروض المتعثرة.....18

الفرع الثاني: أسباب تعثر القرض.....18

الفرع الثالث: مؤشرات ومراحل تعثر القرض.....21

المطلب الثاني: اليات إدارة القروض المصرفية المتعثرة.....26

الفرع الأول: استراتيجيات التعامل مع القروض المصرفية المتعثرة.....26

الفرع الثاني: أساليب الوقاية من الديون المتعثرة 27

الفرع الثالث: أساليب علاج الديون المتعثرة.....28

خلاصة الفصل.....31

الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها

مقدمة الفصل.....32

المطلب الأول: دراسات جزائرية 33

المطلب الثاني: دراسات عربية.....38

المطلب الثالث: دراسات اجنبية.....40

خلاصة الفصل.....44

الفصل الثالث: الادبيات التطبيقية حول القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها

مقدمة الفصل.....45

المبحث الأول: منهجية الدراسة والأدوات المستعملة في اجراء الدراسة التطبيقية.....46

المطلب الأول: الأسلوب المتبع في الدراسة التطبيقية 46

الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة 46

الفرع الثاني: المنهجية المتبعة في الدراسة ومصادر المعلومات 57

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة السابقة.....57

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتحصل عليها من الدراسة.....57

المطلب الأول: سياسة تحصيل القرض المتعثر في وكالة.....58_BEA_

المطلب الثاني: تفسير و تحليل حالة القرض المتعثر خلال الدراسة الميدانية.....62

خلاصة الفصل.....67

الخاتمة العامة.....68

المراجع

الملاحق

االفهرس